

«برنامج التثقيف الحزبي»  
الكتاب السادس

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين  
أمانة السر – مكتب التثقيف المركزي

# الجبهة الديمقراطية .. النشأة والمسار 1969 - 2007

كانون الثاني 2009

## الجبهة الديمقراطية .. النشأة والمسار

### (1) النشأة والتأسيس

1 - تأسست الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في 1969/2/22 كفصيل يساري مستقل فكرياً وسياسياً وتنظيماً من فصائل حركة المقاومة الفلسطينية، وأنت نشأتها في سياق الانتكاسات الكبرى التي مُني بها المشروع القومي العربي بعد حرب حزيران/ يونيو 1967، التي رأت التيارات التقدمية "اليسارية" أنها قد كشفت عن مأزق البرنامج القومي العربي، وعبرت عن عمق أزمة الحركة القومية بمختلف تشكيلاتها بشكل عام، وفي الساحة الفلسطينية - الأردنية تحديداً، والمدى الذي بلغته هذه الأزمة باعتبارها أزمة برنامج وتكوين قيادي في أن (طبقياً وفكرياً وسياسياً).

شكل تلمس هذه الأزمة والمأزق الذي قادت إليه الأساس لتوجه قطاعات واسعة من كوادر مختلف الأحزاب القومية ومن البنية السياسية القومية عموماً نحو اليسار ونحو تبني برنامج وطني بمضمون ديمقراطي ثوري، وتحت راية طبقية وفكرية جديدة، فهذه القطاعات وفق الوعي الجديد الذي تميزت به تلك الكوادر الباحثة عن بديل من المشروع القومي العربي التقليدي؛ لم يكن خيارها حركة فتح التي كانت من موقع الوطنية الفلسطينية ومبادراتها التاريخية لإطلاق الكفاح المسلح تمثل النهج العفوي الشعبي لحركة المقاومة المحكوم بموقع البورجوازية الوطنية وأفق إيديولوجيتها. ولم يكن يجذبها اليسار الشيوعي التقليدي الذي عانى في مساره التاريخي من جملة مشاكل في استيعاب خصائص القضية الوطنية الفلسطينية وفقد زمام المبادرة السياسية، وتخلف عن الإمساك بحلقة النضال المركزية في اللحظة التاريخية المحددة، بما في ذلك عدم إدراكه لوظيفة الكفاح المسلح في انبعاث الهوية واستنهاض الحالة الوطنية الفلسطينية بعد حرب الـ 67، والتخلي عن اسمه (عنوانه) الفلسطيني

واستبداله بعد نكبة الـ 48 بعنوان أردني، وابتعاده عن برنامج إحياء الدور الخاص للشعب الفلسطيني، والربط الجدلي بين الوطني والقومي والأممي.

ضمن هذا المناخ انطلقت الجبهة الديمقراطية من مقولة أنه لا بد من قيادة طبقية وإيديولوجية جديدة للثورة الوطنية والقومية، تتبنى توجهاً اشتراكياً علمياً، مستقلاً وبخصوصيات فلسطينية وعربية، لبلورة برنامج يضع حلولاً ناجعة وفق رؤيتها في ذلك الحين لأن ينطلق مثل هذا المشروع ويشق طريقه كختيار متميز في إطار الثورة الفلسطينية.

**2 -** ارتبطت انطلاقة الجبهة الديمقراطية في 1969/2/22 أيضاً وبجانب هام منها بالتحولات اليسارية التي شهدتها مجموع الحركة القومية بمكوناتها الناصرية، البعثية، وبما فيها حركة القوميين العرب بمختلف فروعها منذ بداية الستينيات، والصراع الفكري والسياسي الذي احتدم بين مختلف أجنحتها في جميع بلدان المشرق العربي (وتسارع هذا الصراع بعد حرب الـ 67 في الساحة الفلسطينية - الأردنية)، والذي انتهى بانخراط فروعها في تأسيس أطرها الحزبية والنضالية المستقلة في أقطارها، بما في ذلك الفرع الفلسطيني بجناحيه الديمقراطي الثوري والقومي التقليدي، الذي كان يعمل منذ 1967/12/11 تحت اسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. كما ارتبطت انطلاقة الجبهة الديمقراطية بالتقرير السياسي الأساسي الصادر عن مؤتمر آب/ أغسطس 1968 للجبهة الشعبية، حيث يعتبر هذا التقرير الذي قدمه نايف حواتمة الأساس الذي بنت عليه الجبهة الديمقراطية استقلالها الإيديولوجي والسياسي والتنظيمي، إذ استطاع الجناح اليساري آنذاك أن يحقق انحياز أكثرية المؤتمر إلى جانب موضوعات هذا التقرير.

**3 -** اتخذت الجبهة لنفسها في السنوات الأولى للتأسيس اسم "الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين" ولاحقاً "الجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير فلسطين"، تعبيراً عن استمرارية التراث الكفاحي لمناضليها الذين أسهموا في تأسيس الجبهة الشعبية، وناضلوا في صفوف أحزاب الحركة القومية والحركة الوطنية الفلسطينية في الضفة والقطاع والأردن وتجمعات اللجوء والشتات، وتأكيداً على الهوية الإيديولوجية (الديمقراطية الشعبية) التي كانت الأساس والقاعدة في انطلاقتها كمنظمة يسارية مستقلة وجمهورية مسلحة.

واستمرت الجبهة تعمل تحت هذا الاسم إلى أن كان العام 1975 فأقرت اللجنة المركزية الثانية البرنامج السياسي الجديد "للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين"، تعبيراً عن التحولات البرنامجية والبنوية (الطبقية والإيديولوجية) التي وصلت إليها الجبهة، والتي تجمع بين الفكر اليساري الديمقراطي وخصوصية القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية في مرحلة التحرر الوطني، التي تستوجب وفق الجبهة التقاء جميع الطبقات والتيارات السياسية في ائتلاف وطني عريض محكومة ببرنامج القواسم المشتركة.

وإذ قدمت الجبهة الديمقراطية نفسها عند التأسيس كجبهة يسارية متحدة، ودعت في وقت مبكر لإقامة تحالف ديمقراطي ثوري (بين العمال وسائر الكادحين والمتقنين الثوريين)، فقد استقطبت سريعاً قطاعات ديمقراطية ويسارية ذات اتجاهات مختلفة لا تنتسب إلى تنظيم بعينه، كما جذبت فئات موزعة على صفوف الحركة الوطنية والديمقراطية وحركات الشباب بشكل عام، وانضمت إليها على قاعدة هذه السياسة بعد شهور قليلة من التأسيس (حزيران/ يونيو 1969) منظمتان يساريتان: "عصبة اليسار الثوري الفلسطيني" و"المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين"، ولاحقاً في العام 1972 أقسام من "الجبهة الشعبية الثورية".

لقد حاولت الجبهة الديمقراطية منذ ولادتها أن تقدم يساراً قادراً على تمثل الخصائص الوطنية للقضية الفلسطينية ومشكلات الصراع مع الاستعمار الاستيطاني الإجلاني من أجل توفير شروط إنجاز المراحل الأولى للثورة الوطنية الديمقراطية التي حددها هذا اليسار كمرحلة تمر بها - بشكل عام - حركة التحرر الوطني العربية ■

## (2) مرحلة التأسيس 1971 - 1969

1 - لم يكن نقد برامج ما كان يسمى خطأ بأنظمة "البورجوازية الصغيرة"، ولا الشعارات الكبيرة حول الماركسية اللينينية وقيادة الطبقة العاملة والكفاح المسلح والحل الديمقراطي الجذري للمسألة الوطنية، لم يكن هذا كله - على أهميته - يشكل ذخيرة كافية لبناء تنظيم ثوري حقاً، إذ كان لا بد من تحليل ملموس للواقع الفلسطيني، بتدخلاته العربية والإقليمية (بما في ذلك الإسرائيلية)، يشتق منه برنامجاً ملموساً ومحدداً يدفع مسيرة الثورة الوطنية، ويستنهض الطاقات الثورية للطبقة العاملة وحلفائها في رؤية ذلك البرنامج لدور الجبهة "الطليعي" في الحركة الوطنية.

لكن هذه المهمة التي وضعتها "الجبهة" نصب عينيها؛ اتسمت في السنوات الأولى بدرجة عالية من الارتباك في محاولة حلها، فلقد تشكلت الجبهة، حينذاك، كبقوة يتفاعل فيها بدرجة حرارة عالية من حيوية النقاش الداخلي، خليط من الأفكار والتلاوين اليسارية.

2 - على الصعيد الفكري، إلى جانب الإعلان الصاخب عن تبني الماركسية - اللينينية، وجه خطاب قادة الجبهة حينذاك نقداً لاذعاً لتجربة "البيروقراطية السوفييتية" بمفردات ومضمون أقرب إلى الماوية والنزعة الجيفارية. وعلى صعيد تحليل الواقع العربي تمحور الخطاب حول فكرة "سقوط برامج البورجوازية الصغيرة" وهي تعبير إيديولوجي مشوه عن حقيقة ماثلة، هي أن البورجوازية الوطنية في ظل هيمنة رأس المال الاحتكاري على المنظومة الرأسمالية العالمية، التي كانت قد بدأت تضع أقدامها على عتبة التحول نحو مرحلة العولمة، باتت تعاني من إنسداد الأفق التاريخي، واستحالة شق طريقها الخاص للتطور الرأسمالي المستقل، الذي ينقذ بلدانها من دوامة التبعية والتخلف، وهي بالتالي عاجزة عن قيادة حركة التحرر الوطني العربية نحو استكمال مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية، بما فيها مهمة الوحدة العربية، الأمر الذي يملئ الحاجة الموضوعية إلى اصطفاط طبقي جديد في معسكر الثورة يضع الطبقة العاملة في موقع الصدارة للتحالف الوطني.

3 - على صعيد حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي رفعت الجبهة شعار "الدولة الديمقراطية الشعبية"، وهو يتميز عن شعار "الدولة الديمقراطية" الذي كانت تطرحه حركة فتح، والذي كان يوحي بأن الصراع ذو طابع ديني - إثني يمكن حله من خلال تمتع مواطني هذه الدولة بحقوق متساوية بغض النظر عن الدين واللغة، ووراء هذا التمايز في طرح الجبهة الديمقراطية ثمة اعتراف مبكر، بأنه إلى جانب "المسألة الوطنية الفلسطينية" ثمة "مسألة يهودية" لا مناص من معالجتها إذا أريد التوصل إلى حل ديمقراطي للصراع.

لكن هذا الاعتراف كان مصحوباً بالتشديد على أن حل هذه المسألة يمر عبر التحرر من المشروع الصهيوني والتعايش المشترك مع الفلسطينيين العرب على أساس المساواة في ظل "الدولة الديمقراطية الشعبية" التي ستقوم على أنقاض دولة إسرائيل وبعد إلحاق الهزيمة الشاملة بالمشروع الصهيوني. ولكن كيف يمكن إنجاز هذا الهدف في ضوء تفوق إسرائيل الساحق وتحالفها المتين مع الإمبريالية الأمريكية؟ الجواب: "حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد على امتداد الأرض الفلسطينية والعربية".

4 - انطلقت الجبهة الديمقراطية من اعتبار أن النزوح الذي عانت منه غالبية الشعب الفلسطيني، وفرضت عليه "أن تقيم قواه الرئيسية للمقاومة في البلدان العربية المحاذية لفلسطين، وبذلك أصبح نجاح أو فشل هذه المقاومة يتوقف على طبيعة الأوضاع القائمة في هذه البلدان".

وقدرت الجبهة من ناحية أخرى، أن الاستفادة من قانون "مجابهة التفوق العسكري للعدو الإمبريالي بتفوق بشري كمي ونوعي"، بوصفه أحد أهم قوانين الحرب الشعبية طويلة الأمد، لن تكون ممكنة ما لم تنجح حركة المقاومة الفلسطينية في دفع الجماهير العربية إلى "المساهمة اليومية في القتال المباشر، وهو الأمر الذي يتطلب أن يكون للثورة الفلسطينية قاعدة أو أكثر" في قطر عربي أو عدة أقطار عربية، بحيث تلعب هذه الأقطار بالنسبة للثورة الفلسطينية نفس الدور الذي تلعبه فيتنام الديمقراطية بالنسبة لنضال شعب فيتنام الجنوبية. وبالتالي فإن الانتقال بالعمل الفدائي الفلسطيني إلى حرب عصابات داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، ومن ثم إلى حرب تحرير شعبية طويلة الأمد، يستلزم بالضرورة الانتقال بالثورة من إطارها الفلسطيني البحت إلى إطار عربي أكثر شمولاً.

إذن، كان ثمة إدراك لدى الجبهة لحقيقة أن الطاقات الذاتية المحضنة لشعب فلسطين ليست كافية لمواجهة تفوق الحلف الإمبريالي - الصهيوني بأفق وهدف تحرير فلسطين وإقامة "الدولة الديمقراطية الشعبية"، وأنه لا بد من جذب الشعوب العربية إلى المعركة، ورغم التشديد على أهمية الكفاح المسلح الفلسطيني فلم يكن ينظر إليه باعتباره العامل الحاسم في إلحاق الهزيمة بالعدو، بل على الأرجح باعتباره الخميرة، صاعق التفجير، أو الشرارة التي ستشعل فتيل الحرب الشعبية التي تتخربط فيها سائر الشعوب العربية. خلف هذه النقطة المبسطة كان يبرز بوضوح التأثير بالتجربة الفيتنامية، ولكن هذا التأثير على إفراطه في التبسيط كان ينطوي على اشتقاقين ناضجين مبكرين:

**الإشتقاق الأول** هو الموقف النقدي المعلن بصوت عال إزاء العمليات الخارجية الاستعراضية، التي فضلاً عن الضرر الذي تلحقه بوصم نضال الشعب الفلسطيني بالإرهاب، كان ينظر إليها باعتبارها إحلالاً لنزعة البطولة الفردية بديلاً عن الجماهير، بينما وظيفة الكفاح المسلح ينبغي أن تكون استنهاض وتعبئة الجماهير التي هي وحدها قادرة على صنع الانتصار.

**والإشتقاق الثاني** المكمل هو أن حرب الشعب لا تعني فقط حمل السلاح من قبل طليعة متقدمة، بل هي تعني أولاً وقبل كل شيء تعبئة الشعب وتنظيمه، والزج بكامل طاقاته في المعركة. هذه الفكرة شكلت البذرة التي تطورت في السنوات اللاحقة لتتبلور من خلالها موضوعة **"الانتفاضة الشعبية الشاملة"**. وهي منذ البداية كانت حافزاً للبحث، ولو بأسلوب انتقائي وتجريبي عن الصيغ المناسبة لتأطير وتنظيم جماهير الشعب، المسألة التي تشكل محور الهم التنظيمي الداخلي للجبهة الديمقراطية.

هذه الرغبة في إيجاد صيغ لتعبئة جماهيرية واسعة هي التي كانت وراء تعريف الجبهة نفسها، في النظام الداخلي الأول الذي اعتمده بأنها **"جبهة يسارية متحدة"**، مع التشديد على أهمية أن تقودها نواة يسارية ثورية، تتطلع إلى بناء حزب طليعي كان ينظر إليه عموماً بغموض، باعتباره جسماً "متميزاً" عن الجبهة ومندمجاً فيها بدور قيادي في آن. وهنا أيضاً نلمس التأثير بالتجربة الفيتنامية في كيفية صوغ العلاقة بين الحزب وجبهة التحرير.

5 - رغم الانتقادات الحادة لليمين الفلسطيني الذي كان ينظر إليه باعتباره تجسيداً "لبرامج البورجوازية الصغيرة" داخل المقاومة الفلسطينية، فقد اتخذت الجبهة مبكراً موقفاً ناضجاً بإزاء **مسألة الوحدة الوطنية**، وانخرطت بدور فاعل في جميع الهياكل الموحدة للثورة ومؤسسات م. ت. ف. منطلقة من إدراك مرهف لأهمية الائتلاف الوطني على قاعدة **"الوحدة والصراع"** (أو **"الصراع في إطار الوحدة"**، أو **"التحالف معالئق"**...)، حيث طرحت ما يلي:

● إن طبيعة الثورة في مرحلة التحرر الوطني تضع مسألة الوحدة الوطنية دون جدال في مقدمة المعضلات، التي لا بد أن تنجح في حلها كي تحرز النصر. إن بناء **جبهة متحدة** تضم كافة الطبقات الوطنية تشكل رهنأ إحدى المهام الرئيسية التي تقف أمامها الثورة.

● ينبغي سلوك سياسة **"التحالف مع النقد"** إزاء القيادات الوطنية المهيمنة حالياً، ويعبر عن هذه السياسة شعار **"بناء جبهة وطنية"** تضم كافة فصائل المقاومة على أساس التكافؤ في العلاقات والاتفاق على برنامج عمل مشترك، يمثل الحد الأدنى من نقاط الالتقاء مع ضمان حق كل فصيل في الحفاظ على استقلاله الإيديولوجي والسياسي والتنظيمي وحرية في ممارسة مواقفه بشأن القضايا المختلف عليها، فهذا هو الوجه الآخر من موضوعة **"التحالف مع النقد"**، كي لا تتحول سياسة التحالف إلى وسيلة فقط لتزكية القيادات الحالية وتوطيد مواقعها أمام الجماهير.

● وفي هذا السياق ينبغي فهم **"التكافؤ"** كشعار كفاحي وليس كشرط مسبق لأي اتفاق أو تحالف وطني، باعتبار أن الإقرار العملي بهذا التكافؤ يتوقف على نسبة القوى السائدة موضوعياً، وبالتالي فإن إحرار التكافؤ يمر عبر النضال من أجل تعزيز المواقع التنظيمية والجماهيرية والعسكرية للييسار، ويخدم رفع شعار **"التكافؤ"** في تسهيل هذا النضال وتوضيح أهدافه في أذهان الجماهير وليس في وضع قيود عليه وتكبيله بالشروط المسبقة.

6 - انتهجت الجبهة إذن بثبات خط الدخول إلى جميع صيغ التحالف الوطني، وكافة اتفاقات العمل المشترك التي لا تشكل قيماً على استقلالها التنظيمي، والسعي من داخل هذه الصيغ إلى توسيع نطاق الاتفاق والعمل المشترك باتجاه الحد الأدنى، وإلى تصحيح العلاقات في إطار هذه الصيغ لجهة التكافؤ في تقرير السياسات.

في هذا الإطار بادرت الجبهة بعد انطلاقتها للانضمام إلى "قيادة الكفاح المسلح" التي تشكلت على أساس نقطة واحدة هي تصعيد الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني، وسعت بعد ذلك إلى توسيع مساحة اللقاء وصولاً إلى إقرار برنامج عمل مشترك (أب/ أغسطس 1969). وعند ظهور "القيادة الموحدة لحركة المقاومة" إثر أزمة 1970/2/10<sup>(1)</sup> مع السلطة الأردنية، شاركت الجبهة بفعالية في عضويتها، ودفعت نحو إنشاء لجان التنسيق المشتركة على كافة المستويات وفي جميع مجالات العمل، كما شاركت في "اللجنة المركزية لحركة المقاومة" التي أقر صيغتها المجلس الوطني السابع (القاهرة في 1970/5/30) لتضطلع بمهام تنفيذ مقررات المجلس، وإقرار كافة المواقف الطارئة السياسية والعسكرية بين دورتي انعقاده.

وعندما طرحت مسألة تحديد موقف الجبهة تجاه منظمة التحرير عند بداية المناقشات حول تشكيل المجلس الوطني السادس (أيلول/ سبتمبر 1969) وافقت الجبهة على الدخول إلى إطارات م. ت. ف. ليس بسبب ما تستوجبه الحالة المتعاطمة توتراً بين حركة المقاومة والسلطة الأردنية من ضرورة تعزيز التحالف بين الفصائل وحرصاً صفوفها فحسب، بل خاصة من زاوية استيعاب مغزى التغيير الهام الذي طرأ على أوضاع م. ت. ف. بعد المجلس الوطني الخامس (1 - 1969/2/4)، وما يتيح هذا التغيير من فرص وإمكانيات لتطویر م. ت. ف. كإطار عريض للوحدة الوطنية.

المجلس المذكور (الخامس) تمخض عن صعود قيادة جديدة للمنظمة تتكون بمعظمها من فصائل المقاومة (فتح والصاعقة تحديداً إلى جانب المستقلين)، حلت مكان القيادة التقليدية العاجزة عن المساهمة في النضال الوطني الفلسطيني ضمن معطياته المستجدة، التي دفعت بالكفاح المسلح إلى موقع الصدارة. وإلى هذا، وقع تحول في طبيعة علاقة م. ت. ف. بالأنظمة العربية لجهة اكتساب استقلالية أوسع عن الوصاية العربية الرسمية. هذا التغيير وما استتبعه أدى إلى تحول إيجابي في نظرة الجماهير إلى منظمة التحرير بسبب المكانة السياسية والكفاحية التي تمثلها القيادة الجديدة، وعزز تطلع هذه الجماهير إلى المنظمة من أجل تجسيد الوحدة الوطنية.

غير أن إقرار الجبهة بهذا التحول الذي طرأ على بنية م. ت. ف. لم يحل دون استمرار تأكيدها على أن المنظمة لن تصبح أرساً لجبهة وطنية فلسطينية موحدة إلا بعد إحداث سلسلة من التغييرات الديمقراطية على مؤسساتها وعلاقاتها الداخلية، وتحول أجهزتها من أجهزة بيروقراطية ذات مبنى وعلاقات برجوازية إلى أجهزة شعبية ذات علاقات ديمقراطية منخرطة في حرب الشعب، وتحويل جيش التحرير الفلسطيني إلى جيش حرب عصابات وإلغاء الامتيازات داخله وتكثيف العمل السياسي بين صفوفه، وحل الأجهزة الإدارية البيروقراطية القائمة في المنظمة وإعادة تكوينها من خلال الاعتماد على مزيد من العمل الطوعي.

من هذا المنطق لم يرغب عن بال الجبهة الديمقراطية في ذلك الحين الموجبات البرنامجية والتنظيمية المترتبة على هذا الطموح في تحول م. ت. ف. إلى إطار للوحدة الوطنية، فطرحت على المجلس الوطني السادس مشروعاً متكاملماً لبناء **جبهة تحرير وطنية موحدة**، غير أنها كان تدرك في الوقت نفسه أن توفير نسبة القوى المطلوبة للتقدم بثبات نحو هذا الهدف ما زال يقتضي نضالاً صبوراً. مع كل هذا حاولت الجبهة الديمقراطية بهذه السياسة التي رسمت بوضوح حدودها حيال نزعات الانعزال عن الأطر المشتركة للعمل الوطني، أن تنقل مسألة الوحدة الوطنية من إطار دعوات الدمج (عديمة الجدوى وغير ممكنة التحقيق) في "منظمة واحدة" التي تقوم على مبدأ "الضم والإلحاق" إلى إطار الاعتراف بواقع التعدد وأسبابه الموضوعية من أجل تجاوزه نحو الوحدة التعددية الديمقراطية على أساس برنامجي، وهذا ما لخصته دعوة الجبهة إلى اتفاق جميع فصائل المقاومة على قواسم سياسية مشتركة واستناد وحدتها إلى علاقات داخلية ديمقراطية ■

(1) نشبت هذه الأزمة والصراعات التي قادت إليها قرار الحكومة الأردنية منع التجول في السلاح داخل أمانة العاصمة وإجراءات تضييقية أخرى على المقاومة الفلسطينية، التي نظرت بدورها إلى هذه الإجراءات في سياق محاولة السلطة للحد من حرية عملها وتطويقها ... الخ.

### (3)

## مرحلة التأسيس .. مراجعة وتقييم

**1 - الخطأ الكبير الذي وقعت به الجبهة في سنوات التأسيس الأولى، هو الموقف الذي اتخذته حيال الصراع الذي كان قد بدا يحتدم بين المقاومة الفلسطينية وبين النظام الأردني على أرض الأردن، وهو خطأ مركب يجمع بين الشطط اليساري الذي يخطئ في قراءة ميزان القوى المحلي والإقليمي الذي يعمل على الحفاظ على بقاء النظام الأردني في إطار الوظيفة التي كان يؤديها في ضمان التوازن الإقليمي (الذي شكل أحد أهم ساحات استقطاب الحرب الباردة)، وبين الخلل المنهجي (المبدئي) في رؤية دور ووظيفة المقاومة الفلسطينية في الأردن والزج بها طرفاً، لا بل طرفاً رئيسياً في الصراع على السلطة في البلاد، والانزلاق في الممارسة العملية إلى اعتبارها بديلاً عن الحركة الوطنية الأردنية كأداة لإحداث التغيير الوطني الديمقراطي في البلاد. هذا الخطأ فضلاً عما ينطوي عليه من خلل منهجي، كان يتجاهل واقع التكوين الإقليمي لمجتمع البلاد، وما ينطوي عليه من انقسام عامودي وتناقض له مبرراته ودوافعه الموضوعية.. وفي ظل هذا التكوين الحساس كانت الشعارات المتطرفة حول "سلطة المقاومة" تقود إلى تنفير الجماهير الأردنية وتسهل على القوى القطرية اليمينية تخويفها بفزاعة "الوطن البديل".**

**2 - الصدمة الكبرى كانت الهزيمة التي تكبدتها المقاومة في أيلول/ سبتمبر 1970 وما تلاها من معارك قادت إلى تصفية وجودها العلني على الساحة الأردنية بعد أحداث جرش - عجلون (صيف 1971)، أي إلى تصفية "القاعدة الآمنة" واهتزاز الآمال الكبيرة التي عُلقَت على "الحرب الشعبية طويلة الأمد".** هذه الهزيمة أطلقت في صفوف الجبهة الديمقراطية عملية مراجعة شاملة للذات وللوضع المحيط. نقطة الانطلاق في عملية المراجعة هذه كانت النقد الصريح والمعلن للسياسة التي انتهجتها المقاومة الفلسطينية، بما فيها الجبهة الديمقراطية في الساحة الأردنية حتى أيلول/ سبتمبر 1970، النقد كان منطلقاً لمحاولة الغوص برؤية تحليلية إلى عمق الواقع المعقد للعلاقات الأردنية - الفلسطينية، وبخاصة واقع الانقسام الإقليمي في المجتمع الأردني وجذوره الكامنة في الموقع الفريد، الذي يحتله الأردن في خارطة المصالح الإمبريالية في المنطقة والوظيفة التي يؤديها في هذا السياق.

هذه المراجعة النقدية التي وثقت نتائجها الأولى بتقرير ("حملة أيلول - دروس ونتائج") نشر في نهاية العام 1970، كانت الخطوة الأولى في عملية نقاش داخلية غنية ومكثفة، قادت تدريجياً إلى بلورة ما عرف لاحقاً باسم "البرنامج مرحلي" الذي اتخذ معالمه النهائية في آب/ أغسطس 1973، ولكن ملامحه الأولى كانت قد بدأت تتشكل منذ تموز/ يوليو 1971 في التقرير حول "المهام الراهنة لحركة المقاومة الفلسطينية" الذي تقدمت به الجبهة الديمقراطية إلى الدورة التاسعة للمجلس الوطني المنعقد في القاهرة آنذاك، والذي دعا بعبارات مبهمّة، إلى

إقامة "منطقة محررة تخدم كقاعدة ارتكاز ثورية في الضفة الغربية، تكفل استمرار الثورة الفلسطينية حتى تحقيق أهدافها"، وإلى "تحويل الضفة الغربية إلى قلعة للنضال الثوري".

كان ثمة عامل إضافي حافز على تطوير هذا النقاش، يتمثل في التقدير السائد بأن هزيمة المقاومة في الأردن فتحت الطريق نحو تسوية عربية - إسرائيلية للصراع (تسوية بين الأنظمة العربية وبخاصة مصر والأردن، وبين إسرائيل) على قاعدة مشروع روجرز<sup>(1)</sup>، الذي كانت الأطراف الثلاثة قد أعلنت قبوله قبل أحداث أيلول/ سبتمبر 1970.

التصور الذي كان سائداً آنذاك في الفكر السياسي الفلسطيني بشكل عام، بأن المقاومة هي العقبة الرئيسية في طريق التسوية العربية - الإسرائيلية، وأن هزيمتها في الأردن تفتح الباب لتعجيل الحل. هذا التصور لم يثبت دقته، ذلك أن هزيمة المقاومة دفعت إسرائيل إلى التصلب والتصلب العملي من موافقتها على مشروع روجرز، والإصرار على مطامعها التوسعية في القدس وسائر الأراضي العربية المحتلة بعدوان حزيران/ يونيو 1967، واتضح أن هذه هي العقبة الحقيقية<sup>(2)</sup> التي تعرقل الحل، ولكن هذا لا ينفي حقيقة أن قبول مصر والأردن مشروع روجرز وضع على جدول الأعمال إمكانية (إحتمال) التوصل إلى تسوية عربية إسرائيلية، وطرح بالتالي السؤال الكبير: ما الذي سيكون عليه مستقبل المقاومة، بل والحركة الوطنية الفلسطينية المستقلة، في حالة إبرام هذه التسوية؟ ...

**3 - كانت تلك بداية الرحلة نحو البرنامج المرهلي الذي كان في الواقع، إعادة صياغة للفكر السياسي الفلسطيني المتمحور حتى ذلك الحين، حول ثنائية التضاد بين "المقاومة" وبين التسوية، بين "الكفاح المسلح" وبين "الحل السلمي"!** وتلك أيضاً كانت بداية المرحلة نحو إعادة النظر في تعريف الذات وفي رؤية العلاقة مع سائر مكونات الحركة الوطنية، فالصيغة المشتقة من النموذج الفيتنامي (صيغة الجبهة المتحدة التي يقودها من داخلها حزب يساري ثوري) لم تعد تبدو ذات مغزى. الظروف الصعبة التي أنتجت هزيمة أيلول/ سبتمبر 1970، والتي كانت فيها المقاومة الفلسطينية تكافح من أجل البقاء على قيد الحياة بالمعنى الحرفي للكلمة، حفزت على إدراك ضرورة الارتقاء بصيغة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وأبرزت أن "الجبهة المتحدة" المطلوبة هي في الواقع الجبهة التي تضم جميع مكونات الحركة الوطنية الفلسطينية، والمطلوب بناؤها على أسس أكثر تنظيماً ومتانة، وعلى

(1) نصت مبادرة وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز على قيام كل من مصر والأردن وإسرائيل بإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة أنها تقبل قرار مجلس الأمن الرقم 242 بكل أقسامه ومستعدة لتنفيذه، وأنها توافق على تعيين مندوبين عنها في محادثات تجري تحت رعاية الأمين العام في الوقت والمكان اللذين يقررهما، على أن يكون هدف هذه المحادثات إحلال سلام عادل وثابت بالشرق الأوسط، يقوم على المبادئ التالية: - يعترف كل طرف بسيادة الطرف الآخر وتكامله الإقليمي واستقلاله السياسي.

- تسحب إسرائيل من المناطق التي احتلتها في حزيران/ يونيو 1967، وذلك طبقاً لقرار مجلس الأمن 242. - ما دامت التسوية لم تتحقق فإنه يترتب على الأطراف كلها أن تحافظ بدقة على وقف إطلاق النار الذي يدخل حيز التنفيذ في بداية تموز/ يوليو 1970 حتى بداية تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته.

(2) وهذا ما رصده بدقة الفصل الثاني من تقرير الجبهة الديمقراطية إلى المجلس الوطني التاسع "بعد الحرب الأهلية في الأردن أصبح بإمكان التحالف الإسرائيلي - الأمريكي ... أن يتحول من جديد إلى موقف أكثر تعنتاً، فأعلنت إسرائيل رفضها لمبادرة روجرز (بعد أن كانت قد قبلتها قبل أيلول)، وتخلت الولايات المتحدة نفسها عملياً عن هذه المبادرة، وابتدأ هذا التحالف الإمبريالي يسلط ضغطاً لدفع الأنظمة العربية المعنية إلى مزيد من التراجعات".

راجع بهذا الشأن ما ورد تحت عنوان "احتمالات التسوية السياسية في تقرير الجبهة الديمقراطية المقدم إلى المجلس الوطني التاسع"، ومما جاء فيه "لا شك أن الشهور الأخيرة بعد أحداث أيلول قد شهدت تصاعداً واضحاً في التعنت الإسرائيلي - الأمريكي إزاء شروط التسوية ... إلا أن هذا التصاعد يعود بالدرجة الأولى إلى حقيقة أن التسوية لم تعد، بالنسبة للإمبريالية الأمريكية، ضرورة ملحة من أجل وضع حد لنمو الحالة الثورية في المنطقة، خصوصاً بعد عملية الانحسار الثوري التي ابتدأت في الأردن لتعم مجموع المنطقة خلال شهور قلانل، وبعد أن ظلت إسرائيل على الصعيد الحكومي، تعتمد الإبهام والغموض في تحديد شروطها المعلنة للتسوية بهدف انتزاع المزيد من التنازلات العربية، فلقد أصبحت الآن أكثر تحديداً في طرح مطالبها التوسعية الجغرافية ...".

"إن هذه التطورات على صعيد الموقف الإسرائيلي - الأمريكي تجعل احتمال التسوية السياسية الشاملة، صعب التحقيق ويعيد المدى ولكنها لا تجعلها مستحيلة، ذلك أن صعوبة التحقيق هنا ناجمة عن رفض إسرائيل للشروط العربية للتسوية (الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة)، إلا أن احتمال التراجع العربي المعلن أو الضمني عن هذه الشروط يبقى قائماً، ويبدو أن المساعي الجارية الآن من أجل التوصل إلى تسوية جزئية لفتح قناة السويس ... سوف يعني تجزئة قضية التسوية بكل ما يعنيه ذلك من مخاطر على صعيد تمكين إسرائيل من انتزاع تنازلات عربية جديدة تدريجياً، كما أنه سوف يؤدي إلى تحويل وقف إطلاق النار - المفترض فيه أن يكون مؤقتاً - إلى نهاية رسمية لحرب الاستنزاف، إضافة إلى ذلك فإن التسوية الجزئية ستزبل عاملاً رئيسياً آخر من عوامل الضغط على الإمبريالية في سبيل إيجاد حل للنزاع (قناة السويس، حرب الاستنزاف) وستميل إلى تهدئة أوضاع وإطفاء حرارة النزاع في الشرق الأوسط لصالح الإبقاء على الاحتلال الإسرائيلي كمر واقع. والأخطر من ذلك كله أن التسوية الجزئية سوف تعني إشارة الضوء الأخضر للنظام الأردني للمضي في مخططاته الرامية إلى عقد صلح مع العدو الإسرائيلي".



قاعدة التمثيل النسبي. وتبلورت هذه الصيغة في المشروع التفصيلي الذي تقدمت به الجبهة الديمقراطية إلى الدورة التاسعة للمجلس الوطني الفلسطيني في تموز/ يوليو 1971 بعنوان "نحو وحدة وطنية فلسطينية راسخة ... نحو جيش تحرير شعبي موحد" لبناء جبهة تحرير وطني فلسطينية متحدة.

في هذا السياق رأت الجبهة الديمقراطية أنها هي الجسم الذي ينبغي أن يتحول حزباً يسترشد بالاشتراكية العلمية، يتحدد دوره الطليعي في الجبهة الوطنية المتحدة وفقاً لحجم نفوذه الجماهيري وعلى أساس التمثيل النسبي. وبشفافية عالية في رؤية عيوب ونواقص الذات، جرى الإقرار بأن الجبهة بتكوينها الفعلي القائم ليست حزباً يسارياً ثورياً بعد، بل هي تنظيم ديمقراطي ثوري يسعى للتحويل إلى حزب طليعي يسترشد بالاشتراكية العلمية. وبروح بعيدة عن الادعاء الثوري جرى أيضاً التأكيد على أن هذا الحزب ليس سوى فصيلاً من فصائل الحزب الطليعي الموحد المنشود للطبقة العاملة الفلسطينية، ولكن أخذين بعين الاعتبار ضمور القاعدة الاجتماعية (البروليتارية) لحزب كهذا في مجتمعات الشتات، حيث قامت حينذاك الركائز التنظيمية الرئيسية للجبهة، ومجموع حركة المقاومة، وبخاصة أن عملية التحول البروليتاري لمجتمع المناطق المحتلة لم تكن قد أخذت مداها بعد، يبرز السؤال: كيف يمكن التوفيق بين عملية التحول إلى حزب بروليتاري وبين بناء تنظيم جماهيري واسع النفوذ؟ هذا السؤال افتتح الجدل حول صيغ التحالف الديمقراطي الثوري (بين العمال وسائر الكادحين والمثقفين الثوريين)، وهو الجدل الذي قاد لاحقاً إلى بلورة صيغة المنظمات الجماهيرية الديمقراطية.

**4 - حصيلة هذا المخاض والحوار الداخلي، بما تضمنه من مراجعات نقدية جريئة ومعلنة على مختلف المستويات البرنامجية والتنظيمية، جرى ترسيمها في القرارات والتوجهات الهامة التي أقرها الكونغرس الوطني العام الأول في تشرين الثاني/ نوفمبر 1971.**

لم يكن الكونغرس الوطني العام الأول منتخباً، بل كان مشكلاً من مجموع الهيئات الكادرية والقيادية للجبهة، أو من مندوبين عنها، ولم يكن هو المحطة المؤتمرية الأولى في مسيرة الجبهة، فقبله كان قد انعقد المؤتمر التأسيسي (المؤتمر الوطني العام الأول) المنتخب في آب/ أغسطس 1970 عشية أحداث أيلول، ولكنه كان المحطة التي اختتمت مرحلة التأسيس للجبهة الديمقراطية كما نعرفها الآن. ولأن الكونغرس أدرك أن قراراته وتوجهاته لا تشكل برنامجاً جديداً ولا نظاماً داخلياً جديداً بل منصة انطلاق فحسب لبلورة برنامج ونظام داخلي جديدين، يأخذان بعين الاعتبار دروس وخلاصة المراجعة النقدية للتجربة السابقة، ولأنه أدرك أن بلورة هذا البرنامج والنظام الداخلي هو ليس عملية ذهنية محضة، بل هو عملية تراكمية يتفاعل فيها الحوار مع الممارسة، فقد كلف الكونغرس الوطني الأول اللجنة المركزية (الثانية) المنتخبة منه بمهمة صياغة هاتين الوثيقتين وخولها صلاحيات المؤتمر لإقرارهما.

وهكذا كان الكونغرس الوطني العام الأول بداية رحلة صعبة، تتلمس الطريق الوعر نحو بناء حزب ثوري عبر مرحلة قاتمة عمقتها حالة الانحسار الثوري التي أعقبت هزيمة أيلول/ سبتمبر 1970، والأجواء السلبية التي ولدتها في الأراضي المحتلة بخاصة وعموم الشتات، وتمكن الاحتلال الإسرائيلي من ضرب الانتفاضة المسلحة في غزة عام 1971، الأمر الذي عزز نجاحه السابق في قمع الحركة الوطنية المنظمة في الضفة الفلسطينية خلال عام 1969 ■

(4)

## تحت راية البرنامج المرحلي .. البناء المنهجي لتنظيم ثوري وجماهيري 1972 - 1982

1 - الأسئلة الكبرى التي طرحتها هزيمة أيلول، واحتمالات التسوية العربية - الإسرائيلية، والحوار الذي دار على أساسها وصولاً إلى البرنامج المرحلي، لم يكن يجري داخل صفوف الجبهة الديمقراطية فحسب، بل هو شمل العديد من دوائر الحركة الوطنية الفلسطينية، ولكنه في الجبهة الديمقراطية تميز أولاً بكونه غاص إلى الأعماق ليتناول بالمراجعة المسلمات الأساسية التي كان يركز إليها فكر المقاومة الفلسطينية حتى ذلك الحين، وتميز ثانياً بأنه ارتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية بناء تنظيم ثوري متجذر في صفوف الشعب. الحالة الموصوفة التي سادت سنوات التأسيس أنتجت وعياً مرهفاً لحقيقة أن بناء حزب ثوري يتطلب تجاوز الحالة الشعارية نحو برنامج عمل ملموس يُشتق من تحليل ملموس للواقع الموضوعي ومن تقدير سليم لنسبة القوى التي تحكم الصراع وإمكانات تغييرها.. ومن تشخيص دقيق لمصالح القوى الاجتماعية تستخلص منه المطالب وأشكال التنظيم وأساليب النضال الكفيلة بتعبئة هذه القوى واستنهاض نضالها دفاعاً عن مصالحها في تناقضها مع معسكر الأعداء وربطه هكذا بالنضال الوطني العام.

الأسئلة التي ينبغي أن يجيب عليها هذا البرنامج صاغتها اللجنة المركزية للجبهة في دورتها الثالثة المنعقدة في آب/ أغسطس 1972، وافتتحت حولها حواراً توج في الدورة الرابعة التاريخية للجنة المركزية في آب/ أغسطس 1973 بإقرار **الخطوط العامة الرئيسية للبرنامج المرحلي**.

ينظر إلى هذا البرنامج عادة باعتباره مجرد دعوة إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولا شك أن هذا المطلب هو أحد أبرز عناصر هذا البرنامج ولكنه ليس كل شيء، فالبرنامج المرحلي كما أقرته اللجنة المركزية في آب/ أغسطس 1973 هو برنامج نضالي متكامل، يركز على أن **الحلقة المركزية** في النضال الوطني الفلسطيني في المرحلة التاريخية الراهنة تتمثل في النضال من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي التي احتلت عام 1967، وانتزاع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على هذه الأراضي، بما في ذلك إقامة دولته المستقلة عليها. هذا الهدف ينظر إليه باعتباره تنويجاً لنضال طبقات وفئات الشعب المختلفة دفاعاً عن مصالحها في مواجهة المحاور الأساسية للسياسة الاحتلالية واستهدافاتها:

الاستيطان ونهب الأرض، الدمج والإلحاق الاقتصادي، القمع واستلاب الحريات وحقوق الإنسان، طمس الثقافة الوطنية وانتهاك المقدسات، تبيد الشخصية الفلسطينية المستقلة وإنكارها.

ويتناول البرنامج كما تم تطويره لاحقاً، تحليلاً للانعكاسات المدمرة لاستهدافات الاحتلال الإسرائيلي على مصالح مختلف طبقات الشعب وقطاعاته، وما تنتجه من تناقضات وتستخلص المطالب وأشكال التنظيم المقترحة لتعبئة قواها واستنهاض نضالها وتطويره إلى مواجهة شعبية شاملة مع الاحتلال.

ما ينبغي أن يلفت الانتباه هنا هو أن هذا البرنامج يطرح للمرة الأولى، فكرة **الانتفاضة الشعبية الشاملة** باعتبارها الشكل المميز من أشكال الحرب الشعبية، الذي تسمح به شروط النضال الفلسطيني. بلا شك أن هذه الفكرة كانت ما تزال في بدايتها، ولكن الملفت للنظر أنها طرحت في الوقت الذي كانت فيه الحركة الجماهيرية في المناطق

المحتلة، تعيش حالة من الركود المخيف وقبل أن تبدأ الانتفاضات الجماهيرية المتتالية تتفجر بدءاً من خريف 1974.

**2 -** وإذا كان البرنامج المرحلي ينظر إلى الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارها الحلقة المركزية في مسيرة النضال الوطني الفلسطيني، فهو لم يكن يهمل دور ومهام سائر تجمعات الشعب الفلسطيني داخل حدود 1948، وفي الأردن وفي سائر أقطار اللجوء والشتات.

من المهم في هذا السياق أن نشير باختصار إلى الرؤية الجديدة التي يطرحها هذا البرنامج لطبيعة ومهام النضال الفلسطيني في الأردن والعلاقات الأردنية - الفلسطينية. وتتطلب هذه الرؤية من أن نجاح الشعب الفلسطيني في انتزاع استقلاله وبناء دولته في الضفة وغزة سيفتح الطريق نحو **تجديد الوحدة بين الشعبين** على أساس من المساواة والديمقراطية والاختيار الشعبي الطوعي الحر. وفي هذا السياق فإن إزالة عوامل التوتر في العلاقات الأردنية - الفلسطينية وإرساءها على أسس صحية وسليمة تتطلب أولاً الإقرار بوحداية التمثيل الفلسطيني عبر منظمة التحرير الفلسطينية، والاعتراف بصفتها كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وناطق بلسانه في أي بحث يتناول حل قضيته الوطنية، كما تتطلب ثانياً الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في السيادة على أرضه الوطنية في الضفة الغربية كما في غزة، وحقه في إقامة دولته المستقلة عليها.

وبينما يحدد البرنامج هاتين المهمتين بصفتها أبرز مهام النضال الفلسطيني في الأردن وفي العلاقة مع الأردن، فإنه من جهة أخرى يشخص الوضع الفريد والمميز للفلسطينيين في الأردن، الذين هم من جهة جزء من الشعب الفلسطيني الموحد، لهم حق الحفاظ على هويتهم الوطنية الفلسطينية والتعبير عنها من خلال الانتماء إلى حركته الوطنية الموحدة في إطار م.ت.ف. التي تمثلهم في كل ما يخص حقوقهم الوطنية في فلسطين، بينما هم من جهة أخرى جزء من النسيج الاجتماعي الموحد للشعب الأردني، حيث هم مواطنون في الدولة الأردنية لهم حقوقهم ومصالحهم التي تملئ الدفاع عنها مشاركتهم النشيطة في الحياة السياسية للبلاد. ولكن البرنامج - في الوقت ذاته - يشدد أن هذه المشاركة يجب أن تأتي من خلال الحركة الوطنية الأردنية، بمختلف أطرها وتعبيراتها، التي هي وحدها المعنية بقضايا ومهام التحرر الوطني والديمقراطي في البلاد، رافضاً أي محاولة لإحلال المقاومة الفلسطينية بديلاً عنها أو وصياً عليها في هذا الشأن.

جدير بالاهتمام أيضاً أن البرنامج المرحلي يطرح مهام الدفاع عن الحقوق المدنية والاجتماعية للفلسطينيين في الشتات، بما فيها حق العمل والتنقل والسفر، وتحسين شروط المعيشة في المخيمات، باعتبارها مهمة تقع على عاتق فصائل الثورة الفلسطينية، وهو ما كان في ذلك الوقت المبكر خروجاً على النسق النمطي الذي يعتبر كل ما هو دون الكفاح المسلح شأناً غير ذي مغزى ودون مستوى الاهتمام.

**3 -** النظرة الشائعة إلى البرنامج المرحلي إنه برنامج تسوية سياسية، وإن توقيت طرحه كان يرتبط بإيقاع مساعي التسوية. ولقد بذلت الجبهة جهداً دعائياً لتوضيح مغزى البرنامج باعتباره أولاً وقبل كل شيء برنامجاً نضالياً، برنامج الإعداد للانتفاضة الشعبية الشاملة التي هي الشكل الفلسطيني المميز من أشكال حرب الشعب، ولكن من المؤكد أن هذا البرنامج لم يكن يستثني أو يستبعد التسوية، كما أنه من المؤكد أن احتمالات التسوية العربية - الإسرائيلية كانت من العوامل التي حفزت على تطويره وبلورته، انطلاقاً من الحرص على صون المكتسبات التي حققها النضال الفلسطيني وعدم السماح بتبديدها على مذبح الصفة المحتملة بين الأنظمة العربية وإسرائيل.

**بعد حرب تشرين/ أكتوبر 1973** بشكل خاص، وعندما وضعت المفاوضات بين إسرائيل وجميع الجبهات العربية على نار حامية، وبدأت الاستعدادات لعقد مؤتمر جنيف، طورت الجبهة الديمقراطية موقفها بهذا الشأن، حيث باتت تدعو بوضوح إلى تسوية سياسية تفاوضية تضمن في الحد الأدنى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضي 1967، وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة عليها، وأبرزت إلى المقدمة مهمة النضال من أجل تكريس منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وناطقاً أوحده بلسانه في أي بحث يتناول قضيته الوطنية. وجمعت التوقيعات بعشرات الآلاف (70 ألف توقيع) على مذكرة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة تستنكر استبعاد الشعب الفلسطيني، ممثلاً بمنظمة التحرير، عن المشاركة كطرف متكافئ في مؤتمر جنيف الذي سيبحث مصير أرضه وحقوقه في غياب ممثليه الشرعيين. كانت تلك خطوة حاسمة نحو فضح الوهم الكامن في ثنائية التضاد بين "الكفاح المسلح" وبين "التسوية"، بين "النضال" وبين "المفاوضات"، فالتسوية لا تعني بالضرورة التفريط والاستسلام، والمفاوضات لا تعني بالضرورة التخلي عن النضال والكفاح المسلح.

**عملية "معالوت"** كانت التأكيد بالممارسة على هذا المفهوم الذي بدأ في ذلك الحين متعكساً مع التيار العام للفكر السياسي الفلسطيني، وكما كان البرنامج المرحلي مشروعاً ريادياً على المستوى الفكري والسياسي، كذلك كانت "معالوت" عملاً ريادياً على المستوى العسكري ومثلت نهجاً متميزاً في مسيرة الكفاح المسلح الفلسطيني. لم تكن "معالوت" عملية انتحارية، رغم أن أبطالها كانوا جاهزين للاستشهاد، ولكنهم بذلوا كل جهد ممكن من أجل تفادي النهاية المأسوية التي يتحمل العدو مسؤوليتها الكاملة. ولم يكن الهجوم مجرد عمل إرهابي عشوائي يستهدف قتل أكبر عدد ممكن من الإسرائيليين، بل لقد كان عملاً ذا مغزى سياسي وإعلامي محدد، يهدف إلى إحراج العدو وإرباكه وإجباره على التفاوض. لقد نجحت العملية بالفعل في شل إسرائيل طيلة ثماني عشرة ساعة كاملة، وفي أحداث دوي سياسي هائل على مستوى دولي، وكانت معالوت فاتحة لسلسلة من العمليات الشبيهة (طبريا، عين زيف، بيسان...) التي واصلت إبراز الدور العسكري المميز للجبهة الديمقراطية.

لكن الجبهة، في الوقت الذي تميّزت فيه بأدائها العسكري في الميدان، شنت نضالاً إيديولوجياً مثابراً ضد النزعات الإرهابية المغامرة التي تقدس الكفاح المسلح وتجعل منه بديلاً عن نضال الجماهير وتستهين بسائر أشكال النضال السياسي والاقتصادي والنقابي. كان التأكيد دوماً أن الكفاح المسلح هو أحد أبرز أشكال النضال من أجل دحر الاحتلال، ولكنه تنويع لأشكال النضال الأخرى وليس بديلاً عنها، وهو ليس قادراً على تحقيق أهدافه بمعزل عن نضال الجماهير الذي يجسد شكله الأرقى بالانتفاضة الشعبية الشاملة، وهكذا ينظر إلى الكفاح المسلح بصفته **رافعة** لاستنهاض الانتفاضة. هنا أيضاً كانت الجبهة الديمقراطية حينذاك تسبح بالإتجاه الصحيح، ضد التيار العام للفكر السياسي الفلسطيني، ولكنها كانت تسبح باتجاه اللحاق بحركة التاريخ.

خاضت الجبهة الديمقراطية منفردة نضالاً إيديولوجياً مستميتاً وشرساً، من أجل جمهرة البرنامج المرحلي وتكريسه باعتباره طوق النجاة، وخشبة الخلاص للثورة ومنظمة التحرير. وبعد شهور طويلة صعبة، لم تخل من احتكاكات مسلحة مع بعض فصائل الرفض، تبنى المجلس الوطني الفلسطيني في حزيران/يونيو 1974 جوهر هذا البرنامج، وإن يكن بصياغات مغرقة في التشدد الكلامي، عندما أقر ما عرف باسم **"برنامج النقاط العشر"** الذي يدعو في أحد بنوده إلى إقامة "سلطة وطنية مقاتلة على أية أرض فلسطينية تتحرر من الاحتلال" (جرى اللجوء إلى عبارة **"السلطة الوطنية"** لأن مصطلح "الدولة الفلسطينية" حينذاك كان مدموغاً بالخيانة، ولكن الجميع كان يدرك أن الحديث يدور عن إقامة دولة مستقلة).

4 - بهذا البرنامج خرجت منظمة التحرير من عنق الزجاجة، الذي وصلت إليه قبل وإثر حرب تشرين/أكتوبر 1973، وانطلقت إلى الفضاء العربي والدولي في الظروف التي أعقبت هذه الحرب لتعلن أنه كما كان الشعب الفلسطيني طرفاً رئيسياً في الصراع، فإنه ينبغي أن يكون طرفاً رئيسياً في الحل، وأنه لا تسوية للصراع العربي - الإسرائيلي إلا بحل القضية الفلسطينية على قاعدة تضمن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتجسيد كيانه الوطني المستقل على أرضه. وتحول هذا الموقف إلى التزام عربي في **قمة الرباط** (تشرين الأول/أكتوبر 1974) التي أكدت قراراتها حق الشعب الفلسطيني في الاعتراف العربي الشامل بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفقتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والناطق بلسانه، ومن على منصة هذا الاعتراف العربي انطلقت منظمة التحرير إلى الأمم المتحدة لتعيد للمرة الأولى إحضار فلسطين بقوة على الحلبة الدولية. وترافق هذا مع الانتفاضة الجماهيرية الأولى (خريف 1974) في الأرض المحتلة التي استمرت عشرة أيام، والتي تبنت عفويًا مطالب البرنامج المرحلي لتشير إلى دقة تشخيصه لمصالح وطموحات الشعب بمختلف طبقاته الوطنية.

لقد ساهمت الانتصارات السياسية الباهرة التي حققتها م. ت. ف. في الرباط والأمم المتحدة في تفجير الانتفاضة وإطلاق زخمها، لكن الجبهة رأت منذ البداية أن هذا العامل كان يلعب دوراً مساعداً، وأن العوامل الرئيسية للانتفاضة كانت تجد أساسها في احتدام وتفاقم حدة التناقض الموضوعي في المصالح بين الشعب

الفلسطيني وكافة طبقاته الوطنية من جهة، وبين الاحتلال وسياساته من جهة أخرى. وأعطت هذه الانتفاضة دفعاً لعملية الحوار المكثف داخل صفوف الجبهة لتحليل دروسها واستخلاص سبل تطوير وتأيير الحركة الجماهيرية، كما لإغناء وتطوير البرنامج المرحلي نفسه في ضوء الشعارات التي أطلقتها حركة الجماهير.

5 - وقبل أن تنتقل إلى الانعكاسات التنظيمية لهذا التطور؛ لا بد أن نشير إلى نتيجة أخرى هامة من نتائج تبني البرنامج المرحلي كانت لها أهمية كبرى على الصعيدين الفكري والتحالي. تبني منظمة التحرير للبرنامج المرحلي، وقرارات قمة الرباط (أي الاعتراف الرسمي العربي بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني)، أحدثت تحولاً نوعياً في العلاقات بين المنظمة وبين الاتحاد السوفييتي وسائر بلدان المنظومة الاشتراكية، وفتحت القنوات لإقامة علاقات رسمية بين الطرفين. في سياق ذلك نشأت أيضاً للمرة الأولى علاقة رسمية بين الجبهة الديمقراطية وبين الحزب الشيوعي السوفييتي وعدد من أحزاب الكتلة الاشتراكية الأخرى. إدراك أهمية العلاقة التحالفية مع السوفييت بالنسبة لمنظمة التحرير، وكذلك بالنسبة للجبهة نفسها، وما ترتب عليها من دعم سياسي ومادي أدى إلى اختفاء النبرة النقدية للتجربة السوفييتية من الترسانة الفكرية للجبهة، وشجع على هذا التطور التقلبات المفاجئة في السياسة الصينية وبخاصة الصراع الصيني - الفيتنامي.

وراح يبرز أكثر فأكثر في خطاب الجبهة الديمقراطية التشديد على أهمية التحالف بين "قوى الثورة العالمية الثالث" (بما فيها حركة الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المتقدمة)، وبشكل خاص بين المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي، وبين حركة التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث، وهو تشديد كان صحيحاً موضوعياً بصرف النظر عن تقييم التجربة السوفييتية، التي رغم الصمت العلني على ثغراتها، لم تنزلق الجبهة في أي وقت إلى اعتبارها نموذجاً يحتذى به.

بلا شك وفي سياق العلاقات الوطيدة مع السوفييت، نمت في صفوف قيادة الجبهة أقلية كانت تسعى للتماهي مع النموذج السوفييتي واستلهاهم المواقف مما كان يسمى "نصائح الأصدقاء السوفييت"، ولكن أغلبية قيادة الجبهة حافظت بحزم على موقف استقلالي يصد أي تدخل في توجيه سياسة الجبهة، والصمت على ثغرات النموذج السوفييتي لم يكن ليمتد حتى يصبح صمماً على النظريات البائسة التي كان ينتجها المنظرون السوفييت حول الوضع العالمي، والتي كان يتم تبني بعضها رسمياً في تقارير الحزب وقرارات مؤتمراتها. فقد واصلت الجبهة الديمقراطية النقد المعلن لهذه النظريات، وبخاصة نظرية "طريق التطور اللا رأسمالي" التي كان لها انعكاسات مباشرة على سياسات وتوجهات قوى اليسار العربية في علاقاتها مع بورجوازياتها الوطنية، وكان لهذا الموقف المتحالف من موقع الاستقلال والنقد، أثره اللاحق في تعزيز حصانة الجبهة ومنع انزلاقها إلى حمى البيروسترويكا وما قادت إليه من بلبلة وفوضى فكرية، وصولاً بالبعض إلى الردة والانهيال الإيديولوجي ■

## (5)

### نحو حزب طليعي جماهيري

1 - هذه التطورات الفكرية والبرنامجية لم تأت دفعة واحدة، بل هي تراكمت من خلال الحوار الداخلي المتواصل، والذي كان دوماً يتسم بالحيوية والكثافة والغنى وبخاصة في الهيئات القيادية العليا، وكذلك من خلال التجربة والممارسة العملية والتقييم النقدي المرهف لدروس الممارسة العملية. وكانت أبرز المحطات على هذا الطريق إقرار اللجنة المركزية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1974 الوثيقة البرنامجية لمنظمة الجبهة في المناطق المحتلة. وفي أواخر 1975 أقرت اللجنة المركزية وثيقتي "البرنامج السياسي" و"النظام الداخلي" للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وكان من أبرز التطويرات التي جاء بها النظام الداخلي الجديد إقراره استقلالية منظمة الجبهة الديمقراطية في الأردن (مجد) بصفتها جزءاً عضواً من الحركة الوطنية الأردنية، وحققها في وضع برنامجها السياسي ونظامها الداخلي الخاصين بها، وقد أنجزت (مجد) بالفعل إقرار برنامجها السياسي الخاص ونظامها الداخلي في صيف 1978.

أما اللجنة المركزية فقد واكبت في كل دورة من دوراتها بتحليل دقيق، تطور الحركة الجماهيرية في الداخل ودروس نضالاتها في مراحلها المتعاقبة التي تقترب بها من مستوى الانتفاضة الشعبية الشاملة، وبلغت هذه العملية

ذروتها في التقرير الذي أجازته المؤتمر الوطني العام الثاني للجبهة في أيار/ مايو 1981، والذي تضمن تحليلاً للواقع العربي وتشخيصاً لمعضلات حركة التحرر الوطني العربية ومقترحات برنامجية للنهوض بأوضاعها، كما تضمن تحليلاً معمقاً للواقع الاقتصادي - الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل الاحتلال، وتلخيصاً لخبرات مسيرة الحركة الجماهيرية ومعضلاتها وبرنامج عمل متكامل للإعداد للانتفاضة الشاملة، هذا إلى جانب التقييم النقدي لمسيرة البناء الداخلي للجبهة واشتقاق المهام لتطورها اللاحق.

شكل هذا التقرير تعبيراً عن درجة النضج الفكري والسياسي التي بلغتها الجبهة بنهجها الواقعي الثوري، المتجذر بوعي ملموس للواقع بتلاوينه وتعقيداته. وقد تواكب هذا التطور الفكري والسياسي، وشكل القاعدة البرنامجية الأساس لعملية بناء تنظيمي على طريق تحويل الجبهة إلى حزب جماهيري. كان هذا الطموح ميلاً جارفاً وهدفاً ماثلاً نصب الأعين دوماً، بذلت من أجله جهود مضمّنة على الصعيد المركزي وفي مختلف الساحات، وقد جرى التأكيد منذ البداية أن السمة الطبيعية للحزب لا تعني النخبوية أو الترفع عن الحركة الجماهيرية والانعزال عنها، بل بالعكس "إن الحزب الثوري لا يمكن أن يكون طليعياً حقاً إلا إذا كان حزباً جماهيرياً".

**2 - تطور فكر الجبهة ورؤيتها البرنامجية ترجم نفسه على الصعيد التنظيمي، بتطوير مفهوم المركزية الديمقراطية كمنظّم للعلاقات الحزبية الداخلية وللصلة بين الحزب والجماهير، فالمرتكزة الديمقراطية ليست مجرد مجموعة من القوانين والقواعد الإجرائية التي يجري تطبيقها بمعزل عن مضمونها الاجتماعي-الطبيقي، وإنما هي من الأساس وفي ضوء التطور الرأسمالي انعكاس للميل المتزايد لتجانس الطبقة العاملة الناجم عن انسجامها الداخلي فيما يخص علاقتها بوسائل الإنتاج، باعتبارها محرومة من ملكيتها ومضطرة لبيع قوة عملها، وكونها كطبقة لا تستطيع تملك وسائل الإنتاج إلا بشكل جماعي.**

إن هذا الميل لمزيد من التجانس باعتباره اتجاهاً يفعل فعله تدريجياً في المدى الأبعد يؤدي أكثر فأكثر إلى إبراز المزايا المادية الموضوعية التي تكتسبها الطبقة العاملة من نمط حياتها ودورها في المجتمع والإنتاج: مزايا الجماعية وتقسيم العمل والوحدة المتزايدة للمصالح النهائية للطبقة والتماسك الداخلي بين صفوفها، والاضطباب وروح المثابرة وطول النفس والقدرة على رؤية مصالح مجموع الشعب والتقدير الدقيق لنسبة القوى بينه وبين أعدائه الخ..

من هنا فإن تعزيز وحدة عمل التنظيم على قاعدة المركزية الديمقراطية، وتطبيق قوانينها في العلاقات الداخلية هو مهمة ضرورية ولكنها ليست كافية، فهي قد تتحول إلى ممارسة شكلية وتؤدي إلى نتائج نخبوية وانعزالية وانتهازية إذا هي لم تقترن ببناء علاقة سليمة بين التنظيم والجماهير على قاعدة المركزية الديمقراطية أيضاً، والتي تنبثق من اعتبار أن العملية الوطنية والثورية حصيلة لنضال الجماهير من أجل رفع الظلم والاضطهاد والاستغلال عنها، وإن دور التنظيم يكمن في إكساب الحركة الجماهيرية عنصر التنظيم والاتحاد والوعي.

**3 - طيلة الفترة الممتدة من الكونغرس المنعقد في تشرين الثاني/نوفمبر 1971 إلى المؤتمر الثاني المنعقد في أيار/ مايو 1981، أي على امتداد عشر سنوات، كان التشديد على أن عملية بناء تنظيم ثوري وجماهيري يتطلب قيادة مركزية حازمة وذات صلاحيات واسعة تمكنها من التطوير السريع لأشكال التنظيم وأنماط وأساليب العمل بما يجعلها تنسجم وتتكيف بمرونة ودون إبطاء مع وتيرة عملية البناء.**

النجاحات الهامة التي حققتها هذه العملية أرسّت الأساس للبدء بتطبيق الممارسة الديمقراطية داخل منظمات الجبهة من خلال عقد مؤتمراتها وانتخاب هيئاتها القيادية من أسفل إلى أعلى وهي عملية توجت بانعقاد المؤتمر الوطني العام الثاني المنتخب الذي قام بدوره بانتخاب اللجنة المركزية الجديدة (الثالثة) بأسلوب الترشيح الفردي الحر والاقتراع السري مستبعداً نظام القائمة المقترحة مركزياً، والذي كانت تأخذ به، في ذلك الوقت، العديد من أحزاب المركزية الديمقراطية ■

## (6) المحطات المؤتمرية 1970 - 1981

في الفترة الممتدة من آب/ أغسطس 1970 وحتى أيار/ مايو 1981؛ أنجزت الجبهة الديمقراطية ثلاث فعاليات مؤتمرية (المؤتمر التأسيسي، الكونغرس الوطني العام الأول والمؤتمر الوطني العام الثاني):

**1 - انعقد المؤتمر التأسيسي** الذي أطلقت عليه تسمية "**المؤتمر الوطني العام الأول**" في آب/ أغسطس 1970 في أوج حالة التعبئة والاحتقان، التي سبقت أحداث أيلول الدامية في الأردن، وناقش هذا المؤتمر تقريراً عسكرياً سياسياً تناول في مقدمته الأوضاع العربية والعالمية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، وحركة المقاومة بتركيبها الذاتي وعلاقتها الموضوعية، وتطرق في فصوله الثلاثة إلى مهمات الجبهة في الساحة الأردنية - الفلسطينية وعلى الصعيد العربي والموقف الأممي والمهمات بإزائه. أقر المؤتمر التأسيسي وثيقة سياسية برنامجية بعنوان "البرنامج العام"، وصادق على "اللائحة الداخلية المؤقتة"، وانتخب **اللجنة المركزية الأولى** للجبهة وخولها بصلاحيات المؤتمر العام، وكلفها بشكل مباشر "بإدخال التعديلات على اللائحة الداخلية المؤقتة، والعمل على إعداد لائحة تعزز الطبيعة الجبهوية للتنظيم، على أن يكون ذلك مترافقاً مع الخطوات العملية التي تتخذ لتشكيل الحزب رسمياً وتعزيز موقعه داخل الجبهة".

**2 - أحداث جرش - عجلون في الأردن في تموز/ يوليو 1971** وضعت نهاية لثلاث سنوات من العمل الوطني العلني في الأردن، ما أدى إلى انتقال ثقل الثورة الفلسطينية إلى سورية ولبنان، وإعادة تمركزها فيهما.. في مجرى هذه الأحداث انعقد **الكونغرس الوطني العام الأول** للجبهة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1971، وصدر عنه أول نظام داخلي في حياة الجبهة، وضع في التداول ابتداءً من العام 1972. كانت الجبهة قد قطعت شوطاً في تطورها الفكري والسياسي والتنظيمي، وبلغت درجة من الانسجام والتوحد الداخلي أكسبها مواصفات **الجبهة اليسارية الموحدة** (أي المنظمة الديمقراطية الثورية الموحدة) ومكنها من تعريف نفسها بهذه الصفة. ومع النظام الداخلي صدرت وثيقة سياسية برنامجية؛ "الموضوعات السياسية" قدمت خطأ عاماً على مختلف الصعد الفلسطينية والتحالفية والعربية والأممية استندت إليه السياسة اليومية للجبهة، ولعبت عملياً - دون استكمال مواصفاته - دور البرنامج السياسي، وأدت - بحدود معينة - وظيفته. وانتخب الكونغرس الوطني العام **اللجنة المركزية الثانية** للجبهة الديمقراطية، وخولها بصلاحيات المؤتمر الوطني العام.

**3 - لعبت اللجنة المركزية الثانية** (بين تشرين الثاني/ نوفمبر 1971 وحتى أيار/ مايو 1981) دوراً فائق الأهمية في حياة الجبهة الديمقراطية على مختلف الصعد الفكرية والسياسية، وفي إنضاج خط العمل التنظيمي الحزبي وال جماهيري والعسكري. وفي هذا الإطار أقرت الدورة الرابعة للجنة المركزية الثانية في آب/ أغسطس 1973 (أي قبل اندلاع حرب تشرين/ أكتوبر 1973) **الخطوط العامة للبرنامج المرحلي** على يد وثيقة بعنوان "**عشر موضوعات حول الخط العام للبرنامج المرحلي في المناطق المحتلة والأردن**"، الذي تحول لاحقاً (وبالتحديد في الدورة الـ 12 للمجلس الوطني الفلسطيني في حزيران/ يونيو 1974) تحت عنوان "**برنامج النقاط العشر**" إلى الخط السياسي الموجه لسياسة م.ت.ف.، وتطور ليصبح برنامج الإجماع الوطني في العام 1979، إبان انعقاد الدورة الـ 14 للمجلس الوطني.

بعد هذا التطور المفصلي توفرت - موضوعياً - عناصر صياغة برنامج سياسي متكامل للجبهة الديمقراطية، فأجازت الدورة الخامسة للجنة المركزية في تشرين أول/ أكتوبر 1974 ورقة أساس لصياغة البرنامج السياسي وتعديل النظام الداخلي، وهذا ما تحقق في الربع الأخير من العام 1975. وبإقرار هاتين الوثيقتين استكملت الجبهة الديمقراطية إرساء الأسس الإيديولوجية والبرنامجية السياسية والتنظيمية لإنجاز تحولها إلى حزب ديمقراطي ثوري وتنظيم حياتها الداخلية وعلاقتها مع الجماهير على أساس متين من المركزية الديمقراطية، ولتوطيد وحدتها

الفكرية والتنظيمية، وللانطلاق على طريق البناء المتين للمنظمات الديمقراطية والعسكرية بوتائر سريعة وخطى ثابتة ولتعزيز نفوذها في الحركة الوطنية والجماهيرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها.

وانطلاقاً من واقع التوزيع الجغرافي للشعب الفلسطيني وتباين شروط النضال في تجمعاته المختلفة، ومن الأسس التي قام عليها البرنامج السياسي العام والبرنامج المرهلي، أقرت اللجنة المركزية صيغة البرنامج السياسي والنظام الداخلي (أواخر العام 1975) الذي منح منظمات الأقاليم درجة من الاستقلال في صياغة برامجها النضالية المحلية على أن تتسجم مع الإستراتيجية الموحدة والخط السياسي العام للجبهة ككل. كما كرس النظام الداخلي الاستقلالية والشخصية المتميزة لمنظمة الجبهة الديمقراطية في الأردن (مجد) كتنظيم ديمقراطي ثوري يشكل فصيلاً طليعياً من الطبقة العاملة وسائر الجماهير الكادحة من أبناء الشعبين الأردني والفلسطيني في الأردن، وباعتبار (مجد) جزءاً عضويًا من الحركة الوطنية الموحدة لجماهير الشعبين في البلاد، وأجاز لمنظمة (مجد) وضع برنامجها السياسي ونظامها الداخلي الخاص وفقاً لمتطلبات النضال الوطني الديمقراطي في الأردن وبما ينسجم مع المبادئ الرئيسية لبرنامج الجبهة العام، وهذا ما تحقق في آب/ أغسطس 1978.

**4 - المؤتمر الوطني العام الثاني** الذي انعقد في أيار/ مايو 1981 في أوج تجربة الثورة الفلسطينية في الشتات قبل الاجتياح الإسرائيلي للبنان في حزيران/ يونيو 1982، وفي سياق تنامي الدور السياسي الوطني للجبهة الديمقراطية وتعاضم طاقاتها التنظيمية وفعاليتها النضالية في مختلف ساحات العمل الوطني، هذا المؤتمر

أجاز صيغة معدلة للبرنامج السياسي وللنظام الداخلي لم تخرج كثيراً عن نطاق وثيقتي العام 1975، وانتخب **اللجنة المركزية الثالثة للجبهة.**

وقد صدرت وثيقة سياسية وتنظيمية هامة عن أعمال هذا المؤتمر، تعتبر بحق مساهمة بارزة في تحليل وتشخيص أعمق للمسألة الوطنية الفلسطينية ولبرنامج النضال الوطني المرهلي، ولمعضلات حركة التحرر الوطني العربية لاجتراح خط عمل فلسطيني وعربي ضمن أفق إنجاز مهام التحرر الوطني والثورة الوطنية الديمقراطية على المستوى القطري وفي إطار تداعياتها على المستوى القومي ■



(7)

## في مواجهة الانقسامات .. الدفاع عن وحدة م.ت.ف.

1987 - 1983

1 - عززت الجبهة رصيدها الوطني ونفوذها الجماهيري بالموقف المتميز، المسؤول والمتوازن الذي اتخذته في مواجهة الأزمة التي عانت منها الثورة الفلسطينية بعد خروج المقاومة من بيروت، إثر الغزو الإسرائيلي للبنان (صيف 1982)، والتي انفجرت انقساماً في صفوفها واقتتالاً دموياً بين أجنحتها استمر على امتداد عام 1983، وهو موقف كان يجمع بين المعارضة الحازمة للسياسة اليمينية الفلسطينية التي كانت تنحو باتجاه التساوق مع مشروع ريغان والانخراط في لعبة المحاور الإقليمية والانضواء تحت راية المحور اليميني- الرجعي في المنطقة، وبين الحرص على صون وحدة منظمة التحرير والدفاع عن شرعية مؤسساتها واستقلالية قرارها الوطني ضد مخططات الانقسام والاقتتال الداخلي، وضد محاولات احتواء المنظمة وفرض الوصاية عليها من أي من المحاور الإقليمية المتصارعة.

على أساس هذا الموقف، لعبت الجبهة الديمقراطية دوراً مبادراً في صوغ وثيقة عدن، التي شكلت القاعدة لانعقاد الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني (الأولى بعد الخروج من بيروت) لتأكيد وحدة المؤسسة الفلسطينية وتجديد شرعيتها. وإذا كان إنجاز الدورة السادسة عشرة (14 - 1983/2/22) قد انهار تحت وطأة الانقسام في حركة فتح، وما أعقبه من اقتتال دموي في البقاع وشمال لبنان، فلقد كان ذلك حافزاً للمبادرة إلى تشكيل القيادة المشتركة بين الجبهتين الديمقراطية والشعبية على أساس برنامج للوحدة والإصلاح الديمقراطي في م. ت. ف. ومن ثم إقامة التحالف الديمقراطي بين الجبهتين والحزب الشيوعي وجبهة التحرير الفلسطينية على أساس مبادرة للحوار الوطني تدين الانقسام والاقتتال، وترفض الاحتواء كما ترفض سياسة التساوق مع الحلول الأمريكية، وتدعو لاستعادة وحدة م. ت. ف. على قاعدة احترام قرارات (الدورة 16) وإجراء إصلاحات ديمقراطية جذرية في مؤسسات المنظمة.

كانت هذه المبادرة أساساً للحوار الذي دار بين التحالف الديمقراطي من جهة، وحركة فتح من جهة أخرى، والذي توج بإبرام اتفاق عدن - الجزائر (حزيران/ يونيو 1984)، الذي رسم معالم سياسة وطنية مبدئية شفافة، وتبنى إجراءات ملموسة لمقرطة مؤسسات م. ت. ف. ودعا إلى استعادة وحدتها وإنهاء النشل الذي أصاب مؤسساتها في أعقاب أحداث طرابلس الدامية في نهاية العام 1983. ولكن هذا الاتفاق لم يجد طريقه إلى التنفيذ وانهار تحت وطأة الضغوط الإقليمية التي كانت تدفع باتجاه تقسيم واقتسام المنظمة واحتواء أشلائها.

2 - بانتهاء اتفاق عدن - الجزائر تفككت القيادة المشتركة وتصدع التحالف الديمقراطي، حيث اندفعت حركة فتح إلى مجلس عمان (الدورة 17) ومن ثم إلى إبرام اتفاق عمان (1985/2/11) الذي قام على مبدأ المشاركة في التمثيل الفلسطيني، مما يضعف مكانة م. ت. ف. كممثل شرعي ووحيد، الأمر الذي اعتبرته الجبهة إخلالاً بأحد أبرز مرتكزات الإجماع الوطني التي بدونها لا يمكن أن يستقيم الائتلاف الوطني في إطار م.ت.ف.

وتعبيراً عن هذا الموقف امتنعت الجبهة عن المشاركة في المؤسسات المنبثقة من مجلس عمان، ولكنها رفضت في الوقت نفسه أن تشارك في أية محاولة للطعن في شرعية المجلس، لما ينطوي عليه ذلك من تبديد للشرعية الفلسطينية، وتشكيك فيها لا يخدم بدوره سوى في إضعاف مكانة م. ت. ف. كممثل شرعي ووحيد، وتمزيقها إلى أشلاء تحتويها المحاور الإقليمية المتصارعة. ومع انهيار التحالف الديمقراطي وانضمام الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الفلسطينية إلى جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني، بلغت حالة الاستقطاب مداها الأقصى وبقيت الجبهة الديمقراطية في موقع بالغ الصعوبة، تكاد تفنقر إلى التحالفات الفلسطينية، لتصمد طوال سنوات ثلاث قاسية (1984 - 1987) لأشد أنواع الضغوط والمضايقات والتحرشات الأمنية والحصار المادي والسياسي، إضافة إلى

وطأة حرب المخيمات الدامية في لبنان، ابتداءً من أيار/ مايو 1985 دون أن تحيد أو تتراجع عن خطها الذي كانت ترى فيه تجسيدا للمصلحة الوطنية.

3 - غير أن الحصار والعزلة على صعيد التحالفات لم يضع حداً لمسيرة الجبهة الصاعدة على الصعيدين التنظيمي وال جماهيري، بل بالعكس تواصل نموها وتعزيز نفوذها الجماهيري في مختلف الساحات، وبخاصة داخل الأرض المحتلة حيث شهد حضورها قفزة نوعية هامة خلال هذه الفترة. وساعد الموقف السياسي المبدئي الذي اتخذته الجبهة الديمقراطية في تعزيز صورتها وهيبته وتعميق الاحترام في أوساط جماهيرية متسعة باضطراد، وتعزيز هذا الاحترام بعد أن نجحت الجبهة، إثر حرب المخيمات من جهة وقرار الحكومة الأردنية بوقف التنسيق مع م. ت. ف. (13/2/1986) من جهة أخرى، في إطلاق مبادرة لاستئناف الحوار مع حركة فتح، وسرعان ما اكتسبت هذه المبادرة زخماً متسارعاً لتتساقط الطريق لانعقاد المجلس الوطني التوحيدي في الجزائر في نيسان/ إبريل 1987 في دورته الثامنة عشرة، بمشاركة معظم القوى الوطنية الرئيسية بما فيها الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الفلسطينية اللتين انسحبتا من جبهة الإنقاذ ■

(8)

## الانتفاضة الكبرى .. الإستحقاقات الوطنية والحزبية

1987 - 1991

1 - الأحداث العاصفة التي مرت بها الحركة الوطنية الفلسطينية من جهة، وتنامي دور الجبهة وحجمها ومكانتها ونفوذها الجماهيري من جهة أخرى، عززت الحاجة إلى انتظام الممارسة الديمقراطية داخل صفوف الحزب وفي علاقته مع المنظمات الجماهيرية الديمقراطية، وبخاصة أن الجبهة كانت على أبواب نقلة نوعية في موقعها داخل صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية، نقلة حدد طبيعتها التقرير المقدم إلى الكونغرس الوطني العام الثاني المنعقد في آب/ أغسطس 1991، بأنها تتمثل في "حاجة الحزب إلى الانتقال بموقعه في الحركة الوطنية والجماهيرية من وضع القوة الضاغطة على مركز القرار إلى وضع الشريك الفعلي في صنع القرار الوطني"، وهي نقلة كانت تتطلب تطويراً جوهرياً في برامج الجبهة ونمط علاقتها مع الحركة الجماهيرية، تطويراً لم يعد من الممكن إنجازها عبر المبادرة الفوقية للمركز القيادي، بل فقط عبر المشاركة الواسعة في عملية صنع القرار وفي تطوير وإغناء البرامج وتدقيق السياسات من قبل القاعدة الحزبية التي هي أكثر التصاقاً بجماهير الشعب وتمثلاً لهمومها واهتماماتها.

هذه الحاجة كانت تتناقض مع نهج قيادي يتسم بالمركزية المتشددة، وقيادة كانت قد بدأت تفتقر إلى التجانس الداخلي من جهة، تحت ضغط التحولات العاصفة نحو اليمين التي شهدتها الثمانينيات في بنية الحركة الوطنية الفلسطينية، وفي محيطها العربي والدولي. ومن جهة أخرى بفعل الميل الذي نشأ لدى بعض عناصر هذه القيادة للاقتراب تدريجياً من الطروحات السياسية والتكتيكية للجناح البرجوازي الوطني المتنفذ في قيادة منظمة التحرير. ومع اشتداد ضغط هذه التحولات في ضوء الإحجام والتردد عن إحداث التطوير المطلوب على بنية الجبهة وبرامجها، انعقدت شروط انتقال هذه العناصر القيادية (التي تحولت لاحقاً في مجرى الصراع الداخلي إلى كتلة اقلية منظمة في عدد من منظمات الجبهة الديمقراطية) إلى مواقع الجناح البرجوازي الوطني.

2 - التناقض التدريجي لهذا التناقض ولد عناصر أزمة داخلية راحت تنمو ببطء وبصمت، وتسارع هذا التناقض مع اندلاع الانتفاضة الشعبية الشاملة في 9/12/1987. كان هذا الحدث هو الذي بشر به برنامج الجبهة منذ عام

1973، والذي لم تتوقف أديبات الجبهة على مدى 15 عاماً عن رصد وتحليل مقدماته وإعداد متطلباته البرنامجية والتنظيمية. وبفعل ذلك كانت الجبهة مسلحة بالوعي والاستعداد للقيام بدور مبادر في قيادة الانتفاضة وإدامتها، وهو دور قامت به قيادة ومنظمات الجبهة داخل الأرض المحتلة خير قيام، حيث لعبت دوراً مبادراً في صوغ اللائحة البرنامجية للانتفاضة وفي تشكيل قيادتها الوطنية الموحدة وفي بلورة تكتيكاتها النضالية وبخاصة فيما يتعلق بتدمير الركائز المحلية لسلطة الاحتلال، وتعزيز بناء أدوات سلطة الشعب، والدروس التي استخلصت من تحليل المراحل التمهيديّة لتطور الحركة الجماهيرية على طريق الانتفاضة الشاملة، كانت هادياً حقيقياً للنهوض بدور مبادر في دفع مسيرة الانتفاضة باتجاه الاستمرارية والتصاعد وبخاصة خلال النصف الأول من عام 1988.

ولكن اندلاع الانتفاضة طرح بإلحاح أكثر من أي وقت مضى الحاجة إلى نقلة تجديدية نوعية في برامج الجبهة وبنيتها، نقلة حدد طبيعتها تقرير الكونغرس الوطني العام الثاني بأنها عملية تطوير لبرنامج الجبهة بما يحوله من برنامج للإعداد والتحضير للانتفاضة المرتقبة، إلى برنامج للانتفاضة القائمة فعلاً يبلور نظريتها ويرسم على نحو ملموس أكثر، طريق انتصارها. الانتفاضة أحدثت تغييراً جوهرياً في بنية الحركة الوطنية الفلسطينية ترتب عليه انتقال مركز الثقل في العملية الوطنية إلى الداخل، وما كان يتطلبه ذلك من تجديدات في بنية الجبهة التنظيمية وفي العلاقة بين الداخل والخارج.

3 - كذلك أحدثت الانتفاضة انعكاسات حاسمة على صعيد العلاقات العربية - الفلسطينية، عبرت عنها قرارات القمة العربية الطارئة في الجزائر (7 - 1988/6/9) المخصصة لدعم الانتفاضة، التي أعقبها قرار الحكومة الأردنية (1988/7/31) بفك (الارتباط) العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية. أما قمة الجزائر فجاءت قراراتها لتؤكد مطلب الدولة الفلسطينية المستقلة، ودعم حق م. ت. ف. كممثل شرعي ووحيد في التمثيل المتكافئ للشعب الفلسطيني في إطار المؤتمر الدولي ذي الصلاحيات المطلوب انعقاده تحت رعاية الأمم المتحدة، وعلى أساس قراراتها المؤكدة على حق تقرير المصير والعودة والدولة المستقلة ... وعلى خلفية ما كانت قد شهدته القمة العربية السابقة المنعقدة في عمان (تشرين الثاني/ نوفمبر 1987) من هجمة لتحجيم موقع القضية الفلسطينية في قلب القضايا العربية، والنيل من موقع منظمة التحرير التمثيلي ومن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في محاولة سافرة للترجع عن قرارات قمة الرباط (1974)..

على هذه الخلفية اكتسبت قمة الجزائر أهمية استثنائية في تاريخ القمم العربية ومواقفها الفلسطينية، جعلها المحطة العربية الأهم على هذا الصعيد منذ قمة الرباط، وبإزاء فشل المحاولات الأردنية داخل قمة الجزائر لمنع التراجع عن نهج ونتائج قمة عمان السابقة، استخلص الأردن النتيجة المنطقية فأعلن يوم 1988/7/28 إلغاء "خطة التنمية" في الأراضي المحتلة، ثم يوم 7/30 حل مجلس النواب الأردني الذي يضم ممثلين عن الضفة الغربية، وأخيراً يوم 7/31 فك العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية، وهو القرار الذي فتح الباب أمام خطوات ملموسة من قبل م. ت. ف. لتأكيد مبدأ السيادة الفلسطينية على الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة بالنسبة للقانون الدولي.

4 - هذا المنعطف الحاسم المتمثل بانعكاسات الانتفاضة على صعيد العلاقات العربية - الفلسطينية طرح بإلحاح مهمتين رئيسيتين:

الأولى ضرورة بلورة برنامج الانتفاضة ومنظمة التحرير لمواجهة الوضع الجديد، بما يكرس الانتصارات التي حققتها الانتفاضة على الأرض، وعلى الصعيدين العربي والدولي، ويحولها إلى مكاسب سياسية ملموسة وراسخة. والثانية ضرورة إعادة صياغة العلاقات الأردنية - الفلسطينية في ضوء التطور الجديد، بما يعنيه ذلك من ضرورة إعادة النظر في صيغة وبرنامج العمل الوطني الفلسطيني في الأردن، وما يترتب على ذلك من انعكاسات على بنية الجبهة الديمقراطية وتكوينها وعلاقتها مع توأمها الأردني "منظمة الجبهة الديمقراطية في الأردن - مجد".

هذه المنعطفات الحادة في مسيرة الانتفاضة والحركة الوطنية، وما طرحته من تساؤلات ومهمات كبرى، جاءت في ظرف كان فيه العالم كله يقف على أبواب تحولات درامية حاسمة في أواخر الثمانينيات، بسبب الأزمة المستفحلة في الاتحاد السوفييتي، وما قادت إليه من اختلال في التوازن الدولي بتفكك المعسكر الاشتراكي، ثم الاتحاد السوفييتي نفسه، وما عبرت عنه البيروسترويكيا من نمو لقوى الثورة المضادة الطامحة للعودة إلى الرأسمالية، والارتداد عن مسيرة الانتقال إلى الاشتراكية. وأحدثت هذه التطورات أزمة حادة في معسكر اليسار العالمي عموماً وقادت إلى حالة من البلبلة الفكرية والتفكك والانحيار في أوضاع العديد من قواه وأحزابه.

كل هذه العوامل قادت إلى تفاقم عناصر الأزمة داخل الجبهة وتعقيدها. وقد شحنت الأزمة بعناصر الانفجار الذي نشب في المكتب السياسي والذي بدأ خلافاً حول عناصر الموقف الذي ينبغي أن تتخذه م. ت. ف. في أعقاب خطوة فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية، ولكنه سرعان ما تحول إلى صراع بين خطين امتد ليتناول مختلف ميادين الفكر والسياسة والتنظيم، واستمر على مدى ثلاث سنوات لينتهي بخروج هذه الأقلية المنظمة في مطلع العام 1991 من الجبهة الديمقراطية لتؤسس حزبها الخاص ■

## (9)

### التجديد البرنامجي والبنوي

1994 – 1991

1 - كان الانشقاق نتيجة للانتقال من مواقع الجبهة الديمقراطية الفكرية والسياسية إلى مواقع أخرى، لتبني فكراً وسياسة مختلفة، ولولا ذلك لكان بالإمكان حل هذه الخلافات عبر الحوار والنقاش داخل صفوف التنظيم دون أن تصل الأمور إلى نقطة الافتراق. لكن هذه التطورات اللاحقة كشفت في الواقع أن الخلاف الذي نشب على امتداد فترة طويلة نسبياً كان خلافاً فكرياً وسياسياً، فضلاً عن كونه خلافاً برنامجياً قد لا يكون بالإمكان إيجاد حل له ضمن إطار حزب واحد، وهذا هو السبب الذي قاد هذا الاتجاه للخروج من الجبهة الديمقراطية، والالتحاق الذيلي بسياسة اليمين البورجوازي الوطني المنتفذ بقيادة منظمة التحرير.

لقد أدى هذا الخلاف وما نجم عنه من سلوك تكتيكي/ صراعي إلى عرقلة حل الأزمة وتشويه وعي الحزب لعناصرها وإضفاء طابع البلبلة والتعقيد على عملية الحوار الداخلي، الهادف إلى بلورة الأجوبة على التساؤلات الكبرى التي أبرزتها الانتفاضة والتحويلات العالمية الدرامية نحو اليمين والتراجع نحو أنظمة رأسمالية، ويضاف إلى هذا انهيار جبهة الصمود العربية والتضامن العربي بعد سلسلة من التراجعات أبرزها توقيع معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية وحرب الخليج الأولى والثانية، وبالتالي تشويش وإرباك عملية **التجديد البرنامجي والبنوي** المطلوبة في ضوءها. رغم ذلك فقد تلمست الجبهة الديمقراطية الطريق للخروج من الأزمة عبر التجديد البرنامجي والبنوي الذي كان حصيلة تكريس الممارسة الديمقراطية داخل صفوف الجبهة، بما هي تفعيل لدور القاعدة الحزبية في عملية صنع القرار وصوغ البرامج والسياسات.

كان التجديد البرنامجي يتطلب، بالنسبة للجبهة الديمقراطية وكذلك لسائر أو معظم فصائل العمل الوطني، تقديم إجابة ملموسة على عدد من القضايا المفصلية ذات الطابع البرنامجي، قضايا طرحت نفسها بقوة بعد انتقال الحركة الفلسطينية إلى مرحلة الانتفاضة باعتبارها حركة الشعب لإنجاز الحقوق الوطنية، وانعكاسات الانتفاضة عربياً وبالذات على مستوى العلاقات الفلسطينية - الأردنية ... وكل هذا في إطار التحولات المتسارعة عالمياً التي أنهت القطبية الثنائية الكونية لصالح أحادية القطب الأميركي بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفياتي. لقد كان واضحاً منذ البداية أن هذا التجديد البرنامجي والبنوي يتعلق بعمق الحوار الداخلي حول هذه القضايا، واتساع دائرته ليشمل عموم الحزب، كي يتوحد برنامجياً على خيارات تضيء الطريق أمامه وتمكنه من الاضطلاع على نحو أفضل بدوره الوطني، وبالتالي كان هذا التجديد يتعلق بتطوير الممارسة الديمقراطية في صفوف الجبهة باعتبار هذه الممارسة السبيل الرئيسي لاستئناف مسارها الفاعل وسط الشعب والحركة الفلسطينية.

2 - وفي هذا المجال كان التشديد دوماً على أن الديمقراطية داخل الحزب هي في الجوهر عملية تفعيل لدور القاعدة الحزبية ومساهمتها في صنع القرار، وفي صوغ البرامج والسياسات كما في الانتخاب، من أدنى إلى أعلى، للهيئات القيادية المعنية بتحمل مسؤولية تحويل هذه البرامج والسياسات إلى ممارسة وخطوات عملية محددة، لذلك شهدت التسعينيات من القرن الماضي تطوراً ملموساً على هذا الصعيد، حيث عقدت خلال سبع سنوات أربع محطات مؤتمرية (الكونفرانس الوطني الثاني عام 1991، المؤتمر الوطني العام الثالث عام 1994، الكونفرانس الوطني العام الثالث عام 1998، والمؤتمر الوطني العام الرابع عام 1998) منتخبة من أدنى إلى أعلى سبق كل منها حوار داخلي مكثف مستند إلى تقارير ووثائق شاركت فيه بحيوية وفاعلية جميع مستويات التنظيم بما في ذلك وبالدرجة الأولى منظماته القاعدية.

من خلال هذا الحوار الداخلي الموسع والمحطات المؤتمرية التي توجهتها، أنجزت الجبهة الديمقراطية إجاباتها البرنامجية على العناوين والقضايا الرئيسية المطروحة على الحركة الوطنية وعلى الجبهة نفسها، بما في ذلك برنامجها السياسي والخط المشتق والتكتيكات النضالية (أشكال التنظيم والنضال) المتفرعة منها، إجابات موثقة في تقارير صدرت عن مؤتمرات وكونفرانسات وطنية ودورات لجنة مركزية ومحطات مكتب سياسي ومؤتمرات إقليمية، تحولت على يد التنظيم وإطاره الصديق وتحالفاته إلى خطط عمل وتوجهات عملية ملموسة. ولكن هذه العملية مرت وما زالت بالتواءات عدة عبر مسار بطيء ومتعرج لم يقطع أشواطه النهائية بعد.

وفي هذا الإطار نشير إلى محطتين هامتين إجتازتهما الجبهة الديمقراطية على طريق التجديد البرنامجي: الأولى في إطار الكونفرانس الوطني العام الثاني (1991) حيث تم التوقف أمام ذيول الأزمة الداخلية ورسم اتجاهات العمل للإستنهاض الداخلي لملاقاة الإستحقاقات الكبرى عشية تضافر شروط إطلاق العملية السياسية - التفاوضية في المنطقة التي افتتحت بمؤتمر مدريد للسلام (1991/10/31).

والمحطة الثانية تمثلت بانعقاد المؤتمر الوطني العام الثالث (1994) الذي إستعاد وطور بالعمق ما أرساه الكونفرانس الوطني الثاني وبالتحديد العناوين التالية: 1- أفق الانتفاضة الكبرى بعد قمة الجزائر وقرارات فك الارتباط والتوقيع على إتفاقات أوسلو. 2- العلاقات الفلسطينية - الأردنية. 3- نتائج وانعكاسات التحولات العميقة في الوضع الداخلي بعد إنهيار المعسكر الإشتراكي وتفكك الإتحاد السوفياتي. 4- تجديد وثيقتي البرنامج السياسي والنظام الداخلي، وما يترتب على هذا التجديد من استخلاصات وتوجهات على المستويين السياسي والتنظيمي ■

(10)

## مؤتمري التجديد البرنامجي 1994 و 1991

**1 - المحطة الأولى في مسار التجديد البرنامجي شكلها الكونغرس الوطني العام الثاني للجبهة (23 - 27 تموز/ يوليو 1991)، وقد سمي بالكونغرس ولم تطلق عليه تسمية مؤتمر رغم جدول أعماله الحافل لعدم إتساع هذا الجدول لجميع القضايا الحوارية التي فتح النقاش حولها بما في ذلك مشروع البرنامج السياسي والنظام الداخلي وتجديد علاقة الجبهة الديمقراطية بالإشترابية العلمية (منهجاً ورؤية) بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي، ما يعني تقييم تجربته التاريخية في بناء الإشترابية. لكن هذا الكونغرس كان في الواقع مؤتمراً منتخباً بصورة ديمقراطية من مؤتمرات الأقاليم والفروع التي كانت قد تشكلت بالانتخابات من المنظمات القاعدية صعوداً على امتداد عام 1990. وفي سياق عملية التحضير للكونغرس أجريت للمرة الأولى دورة انتخابية كاملة لمنظمات الجبهة في الأراضي المحتلة، بالرغم من ظروف العمل السري، مما سمح بمشاركة كاملة لمندوبي منظمات الداخل في أعمال الكونغرس، حيث ناقشوا جميع الوثائق ومشاريع القرارات المدرجة على جدول أعماله وصوتوا عليها، كما شاركوا عبر آلية معينة في انتخاب اللجنة المركزية الرابعة للجبهة.**

انعقد الكونغرس بعد حرب الخليج الثانية وقبيل انطلاق مؤتمر مدريد للسلام (1991/10/31)، حيث كانت التحضيرات الأمريكية جارية حديثاً لاستكمال شروط افتتاح هذا المؤتمر. وناقش الكونغرس الوطني تقريراً سياسياً تضمن تحليلاً لمجرى تطور الانتفاضة والظروف العربية والدولية المحيطة، ونتائج حرب الخليج الثانية وتطور الجهود السياسية المبذولة للتوصل إلى تسوية للصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، والصيغ والمقترحات الأمريكية المطروحة لعقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط. ودعا الكونغرس الوطني إلى تصعيد الانتفاضة والارتقاء بسبل دعمها وإسنادها وإلى التمسك بحق التمثيل المستقل والإصرار على حق م. ت. ف. وحدها في تمثيل الشعب الفلسطيني، والنطق بلسانه على قاعدة التمسك بمبادرة السلام الفلسطينية الصادرة عن الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني (1988/11/15)، والتطلع إلى سلام شامل ومتوازن على قاعدة تطبيق قرارات الشرعية الدولية.

**2 - تناول الكونغرس الوطني العام الثاني تقرير اللجنة المركزية حول الأزمة الداخلية (التي عانت منها الجبهة الديمقراطية ابتداءً من منتصف العام 1988) الذي تضمن تحليلاً موضوعياً لجذورها وعناصرها، وأبرز الدروس المستخلصة منها واتجاهات التجديد الديمقراطي في حياة الحزب وعلاقته بالجماهير. وتضمن الفصل الرابع من هذا التقرير سلسلة من المقترحات التطويرية الواسعة على النظام الداخلي انطلقت من ضرورة تفعيل دور القاعدة الحزبية في صوغ سياسات الجبهة والرقابة على هيئاتها، وتحسين التكوين الطبقي للحزب، وتحديد بنيته وبرامجه النضالية، وما يستتبعه ذلك من تدقيق في الصلاحيات والمسؤوليات في إطار التوجه لتكريس إشاعة الديمقراطية في حياة الحزب الداخلية وعلاقته بالمنظمات الديمقراطية والحركة الجماهيرية عموماً.**

ولم تنعكس هذه المقترحات تعديلاً على النظام الداخلي، حيث اكتفي باعتبارها قاعدة لإعادة صياغة هذا النظام، وهذا ما وقع في المؤتمر الوطن العام الثالث (1994)، فاقنصر الأمر على إجراء تعديل رئيسي على النظام الداخلي فرض نفسه بعد التطور الهام الذي وقع في حزيران/ يونيو 1989 بإنهاء العمل بصيغة منظمة الجبهة الديمقراطية في الأردن (مجد)، وتأسيس حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد) جزءاً عضوياً في الحركة الوطنية الأردنية وحزباً أردنياً مستقلاً سياسياً وتنظيمياً ينظم "إطار عمل مشترك" علاقته مع الجبهة الديمقراطية. وقد استتبع هذا التطور تعديلاً مزدوجاً على النظام الداخلي: من جهة حصر عضوية الجبهة بالفلسطينيين بعد أن كانت مفتوحة للأردنيين أيضاً، وإلغاء الفصل الخامس بمنظمة مجد مع الإشارة إلى العلاقة الكفاحية المميزة بين الجبهة وحشد على قاعدة التكافؤ والاستقلال وفقاً لإطار العمل المشترك ما بين الحزبين.

**3 - انعقد المؤتمر الوطني العام الثالث للجبهة في الفترة من 29 أيلول/ سبتمبر وحتى الثالث من تشرين الأول/ أكتوبر 1994، وانتخب اللجنة المركزية الخامسة للجبهة، وناقش وأقر الصيغة الجديدة للبرنامج السياسي للجبهة (من أجل حق شعبنا في الاستقلال والعودة على طريق حل ديمقراطي جذري للمسألة الوطنية الفلسطينية). ومن أبرز التطورات التي أحدثها البرنامج السياسي المقر، اعتماد مبدأ "المساواة القومية بين الشعبين" العربي الفلسطيني واليهودي الإسرائيلي، كعنصر رئيسي من عناصر الحل الديمقراطي الجذري للمسألة الوطنية. وبالمقارنة مع الصيغة السابقة المقررة منذ البرنامج السياسي الأول للجبهة (1975) " ... النضال من أجل قيام دولة ديمقراطية موحدة في فلسطين، مناهضة للصهيونية والإمبريالية، يتعايش فيها العرب واليهود في ظل**

المساواة القومية الكاملة، بعيداً عن أي اضطهاد أو تمييز قومي أو عنصري أو ديني"، تتضح أهمية النقطة التي أحدثها المؤتمر الثالث على هذا المفهوم عندما انتقل إلى الكلام الواضح والمحدد عن المساواة الكاملة بين الشعبين وليس فقط العرب واليهود، ما يعني الإقرار الصريح بوجود شعب يهودي إسرائيلي في طور التشكل، وقد تشكل بالفعل قومياً<sup>(1)</sup>.

4 - أجاز المؤتمر الثالث الصيغة الجديدة للنظام الداخلي على قاعدة تجديد مضامين المركزية الديمقراطية، بتعميق الممارسة الديمقراطية في حياة الحزب الداخلية وعلاقته بال جماهير، حيث جرى تضمين هذا النظام تطويراً نوعياً لآليات ممارسة الديمقراطية الداخلية أبرزها إلغاء حق العضوية التلقائية في المؤتمرات لأعضاء الهيئات القيادية، وإقرار مبدأ الخضوع للانتخاب من المنظمات الأدنى، واعتماد آلية تقييم للمرشحين لعضوية اللجنة المركزية من خلال انتخابات تمهيدية يجريها مندوبو أقاليمهم (Primaries)، وتطوير نظام الرقابة الحزبية بتشكيل لجان رقابة في الأقاليم والفروع ...

كما ناقش المؤتمر الوطني التقرير حول خط العمل التنظيمي بعنوان "نحو حزب طليعي جماهيري متجدد" الذي قدم عرضاً مكتفياً لأبرز التحولات التنظيمية التي شهدتها الجبهة الديمقراطية منذ المؤتمر الوطني العام الثاني (1981) والصعوبات التي تواجهها وما زالت في تطبيق اتجاهات التجديد وتعميق الديمقراطية في الحزب، التي أطلقتها الكونغرس الوطني الثاني (1991) واعتمدها خطأً رئيسياً للعمل من أجل الخلوصل إلى كيفية تجاوز هذه الصعوبات التي مازالت تعترضها.

5 - أجرى المؤتمر الثالث مراجعة نقدية سياسية شاملة لسياسة الجبهة في العقد الأخير على يد تقرير المراجعة النقدية حول "تطورات الوضع الدولي والإقليمي وسياسات الجبهة الديمقراطية منذ مطلع الثمانينات". كما ناقش المؤتمر التقرير السياسي حول الأوضاع المستجدة بعد التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) في 1993/9/13، واتفاق القاهرة في 1994/5/4، وتضمن هذا التقرير تحليلاً وتقييماً لهذا الاتفاق وتطبيقاته الجارية على الأرض، مؤكداً أن الاتفاق لا يقدم حلاً للتناقض الموضوعي في المصالح بين الشعب الفلسطيني وبين وجود الاحتلال وممارسته القمعية والاستيطانية والإلحاقية، ما يؤسس القاعدة الموضوعية لاستمرار تجدد الانتفاضة واستنهاضها على طريق إطلاق عملية سلام حقيقية تقوم على تطبيق قرارات الشرعية الدولية ... وقد ظهر هذا التقرير أبرز عناصر البرنامج النضالي ضد اتفاق أوسلو وتطبيقاته من حيث صلتها بشكل محدد بمصالح القوى الاجتماعية الرئيسية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة وكذلك في الشتات.

<sup>(1)</sup> لقد دار حوار واسع في جميع منظمات الجبهة وصولاً إلى المؤتمر الثالث حول هذا الموضوع، وشكل هذا الحوار مناسبة لمناقشة فكرة ما مازالت شائعة، بهذه الدرجة أو تلك، في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية، مفادها أن اليهود الإسرائيليين لا تتوفر فيهم مقومات شعب أو قومية. وفي هذا السياق ينبغي لفت النظر إلى أمرين:

1 - التمييز بين الاعتراف بحقيقة وجود شعب إسرائيلي في طور التشكل، وقد تشكل بالفعل قومياً، وبين الاعتراف بما يسمى "حق إسرائيل في الوجود". فالأول هو إقرار بحقيقة واقعة، ولا يمكن لأي حزب ثوري أن يبني برنامجه على قاعدة تجاهل الحقيقة الواقعة، حتى لو كان تشكل هذه الحقيقة نتيجة لعملية عدوانية غاصبة ألحقت ظلاماً تاريخياً مجحفاً بالشعب الفلسطيني.

أما الاعتراف بما يسمى "حق إسرائيل في الوجود" فهو موقف إيديولوجي وسياسي ينطوي على التسليم بأحد أبرز ركائز المشروع الصهيوني والإيديولوجية الصهيونية (حق اليهود في الهجرة إلى فلسطين والاستيطان فيها وإقامة دولة عبرية مغلقة تعلن نفسها وطناً لجميع يهود العالم على الأرض الفلسطينية)، فضلاً عن كونه ينطوي على تزكية للعدوان والاحتصاب الصهيوني واعتراف بشرعيته.

إن البرنامج السياسي ينطلق من التمييز الضمني، ولكن الواضح بين هذين الموقفين ومن إدراك حقيقة أن هناك قومية إسرائيلية في طور التكوين، وأن تشكلها هو نتيجة لعملية عدوانية استعمارية استيطانية غاصبة تجري على حساب الحقوق القومية للشعب الفلسطيني وكيانه الوطني، مما يضفي على هذه القومية سمة القومية الغاصبة التي تمارس الاضطهاد ضد شعب آخر.

في هذا الإطار يؤكد البرنامج السياسي أن "تجريد عملية التشكل القومي للشعب الإسرائيلي من سماتها الاستعمارية - الاستيطانية والعدوانية الغاصبة، وتحريرها من الاعتماد الدائم على الدعم الإمبريالي، وتوفير الشروط لتطورها على أسس طبيعية تتطلب دحر المشروع الصهيوني وإنجاز الحل الديمقراطي الجذري الذي يكفل لشعب فلسطين استعادة المساواة القومية في فلسطين ديمقراطية موحدة".

2 - إن الاعتراف بوجود شعب إسرائيلي في طور التشكل، وقد تشكل بالفعل قومياً، لا يعني الأخذ بالشعار الرجعي القائل "بحق تقرير المصير لكلا الشعبين". إن شعار حق تقرير المصير بالنسبة للماركسيين هو شعار ديمقراطي ينطبق على الأمم التي تعاني من الاضطهاد الكولونيالي والهيمنة الإمبريالية، ويستهدف النضال لتحريرها من هذا الاضطهاد في سياق النضال العام المناهض للإمبريالية. وهو لا ينطبق على القوميات العدوانية التي تمارس اضطهاداً ضد شعب آخر بالتحالف مع الإمبريالية العالمية. إن "حق تقرير المصير لكلا الشعبين" ينطوي على موافقة ضمنية موهبة على ما يسمى "حق إسرائيل في الوجود"، ولذلك فإن البرنامج السياسي يطرح اعتماد مبدأ "المساواة القومية بين الشعبين" بدلاً لهذا الشعار الرجعي المتساق مع الإيديولوجية الصهيونية.

6 - من أهم محطات المؤتمر الثالث؛ النقاش الواسع الذي أجراه حول التقرير النظري بعنوان "الأزمة في الحركة الثورية العالمية واتجاهات التغيير في عالمنا المعاصر"، والوثيقة المكثفة لخلاصاته والمطورة لمضمونه "موضوعات حول أزمة اليسار ومتغيرات العصر"، والتي أعدتها بشكل مشترك اللجنتان المركزيتان للجبهة الديمقراطية وحزب الشعب الديمقراطي الأردني. وتضمن التقرير دراسة تحليلية موثقة للمتغيرات الدرامية التي يشهدها عالمنا المعاصر منذ سنوات ولعواملها وجذورها، وبخاصة لمسار تطور التجربة السوفيتية وعوامل انهيارها، وما يستخلص منها من دروس، وللمنعطف الجديد في تطور الرأسمالية العالمية وما يرتبه من استخلاصات إستراتيجية وتكتيكية، وكذلك لسمات التطور الرأسمالي التابع في عالمنا العربي وما يمليه من مهمات على قوى حركة التحرر الوطني العربية ■

## (11)

### 1998 .. مؤتمري إستعادة المبادرة لتجاوز عملية أوسلو

1 - وفق هذه التطورات التي اعتمدها المؤتمر الوطني العام الثالث بدأت عملية التحضير لعقد الكونغرس الوطني العام الثالث الذي تقرر أن يكون قوامه منتخباً من أدنى إلى أعلى ووفقاً للنظام الداخلي الجديد، وكان محور التحضير للكونغرس عملية إعادة بناء شاملة لتنظيمات الجبهة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي كانت عانت أيضاً - أسوة بالفصائل الأخرى - من حالة التراجع والانحسار الجماهيري التي أعقبت نهاية الانتفاضة الكبرى (1987 - 1993).

عملية إعادة البناء هذه استمرت على مدى ثمانية عشر شهراً من الحوار المكثف حول وثيقتين: الأولى تحلل التحولات في الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي بعد أوسلو، وتطرح البرنامج الذي يتطلبه الوضع الجديد. والثانية تحدد استخلاصات المراجعة التنظيمية واتجاهات العمل. وفي سياق هذه العملية أعيد بناء هيكل المنظمات من أدنى إلى أعلى بالانتخاب الديمقراطي الحر، كما انتخب المندوبون إلى المؤتمر الإقليمي الأول في الضفة الغربية والمؤتمر الإقليمي الثاني في قطاع غزة، وانتخب كل من هذين المؤتمرين مندوبيهما إلى الكونغرس الذي انعقد في مطلع عام 1998 بمشاركة مباشرة إلى جانب المندوبين المنتخبين لأقاليم ومنظمات الخارج.



2 - انعقد الكونغرس الوطني العام الثالث (7 - 9 كانون الثاني/يناير 1998)، وناقش تقريراً سياسياً بعنوان "المرحلة الانتقالية على أبواب عامها الأخير" الذي يعالج المسيرة المتعثرة لاتفاق أوسلو بعد دخوله العام الخامس، وأوضاع السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، والتطور في مسار الحركة الجماهيرية في ضوء دروس هيئة أيلول/سبتمبر 1996 وهيئة آذار/مارس - نيسان/إبريل 1997. وي طرح التقرير برنامج عمل بديلاً للخروج من المأزق الراهن الذي زجت فيه قضية الشعب الفلسطيني بفعل الطريق المسدود الذي انتهت إليه مسيرة أوسلو، برنامج عمل يقوم على إستراتيجية نضالية جديدة لتجاوز عملية أوسلو، عمادها التعبئة الجماهيرية لاستئناف الانتفاضة وإستراتيجية تفاوضية جديدة أساسها قرارات الشرعية الدولية (242، 338، 237، 194) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

كما توقف الكونغرس الوطني الثالث أمام التقرير التنظيمي انطلاقاً من النتائج التي أحرزتها عموم منظمة الجبهة الديمقراطية في صيانة أوضاعها وجعلها أكثر تماسكاً في خضم النضال الجماهيري الوطني والاجتماعي، ثم تركز النقاش على الموضوعات التي تواجه عموم منظمات الجبهة والتي ما زالت تحول دون التسريع في المراكمة التنظيمية وفي الارتقاء بالدور في حركة الشارع الفلسطيني. وفي هذا السياق تم التأكيد على تعميق وعي الحزب للخط البرنامجي المقرر وإغنائه ونقله إلى حيز الممارسة العملية من خلال استكمال وتوسيع بناء المنظمات الديمقراطية كمؤسسات جماهيرية فاعلة في النضال الوطني والديمقراطي والنقابي والاجتماعي، باعتبارها الرافعة لبناء علاقة ديمقراطية منظمة بين الحزب والجماهير، ومن أجل إعادة وتوطيد بناء الحركة الجماهيرية المنظمة.

حدد الكونغرس الوطني أسس تشكيل وآلية انتخاب اللجنة المركزية السادسة، وأجرى هذه الانتخابات معتمداً آلية ديمقراطية لتقييم المرشحين استناداً إلى التعريف بالمسؤوليات الرئيسية وعلى مؤشر حزبي تقييمي وفقاً لانتخابات ولتسييات اجتماعات مندوبي المنظمات الإقليمية (برايمريز) التي يعمل المرشحون في إطارها.

3 - في 4/24، 4/26 و 1998/5/8 عقدت الجبهة الديمقراطية مؤتمرها الوطني العام الرابع على ثلاث حلقات في الضفة الفلسطينية، بما فيها القدس وقطاع غزة والخارج، فصادق المؤتمر على النتائج التنظيمية التي انتهى إليها الكونغرس الوطني العام الثالث.

وناقش المؤتمر الوطني العام الرابع التقرير السياسي، وأجاز المبادرة الوطنية الشاملة حول بسط سيادة دولة فلسطين على الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان 1967. وفي هذا الإطار توقفت أعمال المؤتمر الوطني مطولاً أمام الاستحقاق التاريخي المقبل من القضية الفلسطينية بانتهاء المرحلة الانتقالية لاتفاق أوسلو في 1999/5/4، وبما يمليه هذا الاستحقاق على الصعيد الوطني من واجبات ومهام مفصلية وتاريخية، أساسها التحرر من إملاءات أوسلو وتجاوزها والعمل لبناء البرنامج الوطني المشترك، وتوصل المؤتمر الوطني إلى بلورة مبادرة سياسية وطنية شاملة لمواجهة هذا الاستحقاق التاريخي، بتجسيد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، من خلال بسط السيادة الوطنية على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان حزيران/يونيو 1967. كما أقر المؤتمر الوطني عناصر هذه المبادرة السياسية ومقومات نجاحها والخطوات المباشرة في تنفيذها ■

(12)  
**المفاوضات في مأزقها المستحکم**  
**2000 – 1998**

1 – بالتوازي مع إرتفاع وتيرة الاستيطان شهدت العملية التفاوضية، المتعثرة أصلاً، جموداً واضحاً إثر فوز الليكود بزعامة نتنياهو في إنتخابات الكنيست (96/5/30) وتشكيله حكومة ائتلاف يميني سافرة بمناهضتها لعملية أوصلو. وسرعان ما اصطدمت حكومة نتنياهو بـ "هبة النفق" (أيلول 96)، ما اضطرها – أيضاً تحت الضغوط الخارجية – إلى معاودة التفاوض على ملف مدينة الخليل الذي سبق التوصل إلى اتفاق بشأنه مع الحكومة السابقة (برئاسة بيريس من حزب العمل) وأرجيء تنفيذه لاعتبارات إنتخابية اسرائيلية .. فتم التوقيع على "بروتوكول الخليل" (97/1/17) الذي نفذ منه ما يتصل بتقسيم المدينة بين الفلسطينيين والمستوطنين، بينما بقي معلقاً ما يتصل بإعادة الانتشار في الضفة الفلسطينية.

ضمن هذه الأجواء اطلقت الجبهة الديمقراطية في شباط 1997 مبادرتها "للحوار الوطني وإستعادة الوحدة الوطنية في إطار م.ت.ف."، وأمام الإصرار الاسرائيلي على التوصل من التزاماتها إزاء المرحلة الإنتقالية اطلقت في العام 98 – كما سبقت الإشارة – مبادرة بسط سيادة دولة فلسطين على كامل أراضيها المحتلة عام 67. غير أن هذه المبادرة استقبلت بفتور وتحفظ وحياناً باعتراض من جانب عديد القوى السياسية سواء في السلطة أو المعارضة، الأمر الذي القى على عاتق منظمات الجبهة الديمقراطية مسؤولية رئيسية في شن حملة سياسية واسعة لتحويل مبادرة بسط السيادة إلى معركة وطنية حقيقية وخيار وطني فعلي يرسم طريق تجاوز إتفاقات أوصلو بقيودها وإكراهاتها.

وفي ضوء عدم إلتزام الحكومة الاسرائيلية بإعادة الانتشار من مناطق في الضفة الغربية التي نص عليها بروتوكول الخليل، تجمدت عملية أوصلو بجانبها المجدي للفلسطينيين لمدة تقارب السنين، فأنت "مذكرة واي ريفر" (98/10/23) بختام عملية تفاوضية مضنية لتشجيع أجواء متفائلة في بعض الأوساط، لكنها سرعان ما تبددت بعد أن وضعت هذه الإتفاقية على الرف أسوة بسابقتها.

2 – على هذه الخلفية اتسعت الفناعة وشاعت باستعصاء المسار التفاوضي. وضمن هذه الأجواء قادت المثابرة على خط الدعوة لإعلان بسط السيادة إلى إرتفاع نسبة التأييد لهذا الخيار. وعندما إنعقد المجلس المركزي في 99/4/27 بعد إنقضاء عام على إطلاق مبادرة الجبهة الديمقراطية تشكل في المجلس موقف أكثر حي ووضوح في إنحياز له لخيار إنتهاء المرحلة الإنتقالية وبسط السيادة، وذلك في مواجهة موقف أقلّي – لكن متنفذ في قيادة السلطة وم.ت.ف. – يدعو صراحة وبناء على طلب مباشر من واشنطن (رسالة كلينتون إلى ياسر عرفات في 99/4/26) إلى تمديد المرحلة الإنتقالية. وإن رسا قرار المجلس المركزي على تسوية شكلاً (لا إعلان بتمديد المرحلة الإنتقالية، لكن بالمقابل لا إعلان بانتهائها)، فما ساد من الناحية الفعلية هو رأي الأقلية المتنفذة في المجلس المركزي والسلطة، لجهة إستبعاد

خيار إعلان بسط السيادة واللجوء إلى آليات أوصلو الخاصة بالمرحلة الإنتقالية (أي الضغط لتنفيذ مذكرة واي ريفر) ضمن تقدير بأن فوز حزب العمل بزعامة باراك في إنتخابات الكنيست (99/5/17) ومجيئه على رأس الحكومة سيفرج عن المسار التفاوضي.

3 – لكن باراك، وهو المعارض أصلاً لإتفاقات أوصلو منذ أن كان عضواً في حكومة رابين، أعاد تأكيد خياراته الصقرية منذ اللحظات الأولى لانتخابه، فدفع باتجاه تجميد إتفاق واي ريفر لصالح جدولة أخرى لإعادة الانتشار توجب إستكمال استحقاقات المرحلة الإنتقالية (أي القسم الأكبر من إعادة الانتشار) إلى ما بعد التوصل إلى إطار إتفاق للوضع الدائم. وهذا ما حصل على يد "مذكرة طابا" (99/9/4) التي لم يكن حظها في التنفيذ أوفر من سابقتها.

تمديد المرحلة الإنتقالية لمدة عام من تاريخ التوقيع على مذكرة طابا على أساس أن تنتهي مفاوضات الوضع الدائم بهذا السقف لم يثمر عن نتائج. فهذه المفاوضات التي استؤنفت بدءاً من 99/11/8 بقناتيتها العلنية والخلفية وإستعادة جلسات لجنة التوجيه والمراقبة العليا (المعنية بتنفيذ إتفاقات المرحلة الإنتقالية) وصلت إلى طريق مسدود بشأن قضايا مرحلتها الإنتقالية والدائم. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن المسار السوري شهد نفس

المصير، وعلى نحو أكثر وضوحاً، عندما فشل لقاء القمة في جنيف (2000/3/26) بين الرئيسين السوري والأميركي.

4 – لقد كان باراك يقيم نظريته التفاوضية على **الدمج** بين إعادة الانتشار المقررة في المرحلة الإنتقالية (وبخاصة المرحلة الثالثة) وقضايا التسوية الدائمة، الأمر الذي يقود عملياً إلى إعادة التفاوض بشأن ما سبق تثبيته في الإتفاقات السابقة، بما في ذلك مذكرة واي ريفر.

ولتجاوز هذا الإستعصاء التفاوضي، وبضغط أميركي وإحاح اسرائيلي ذللاً بالنتيجة الممانعة الفلسطينية، كانت الدعوة إلى خلوة مفاوضات كاملة في **كمب ديفيد** بالرعاية الأمريكية. وإستغرقت هذه المفاوضات أسبوعين كاملين (من 11 إلى 2000/7/25).. لكنها، بالمحصلة، إنزلقت إلى الفشل بسبب التعتن الاسرائيلي<sup>(1)</sup> الذي تساقق معه الجانب الأمريكي، فحتملاً مع الوفد الفلسطيني مسؤولية خروج المفاوضات بلا نتيجة.

لقد أدى كل هذا إلى **تحويل الإستعصاء التفاوضي إلى إنسداد سياسي** إتقى مع الضغط المتزايد للإحتلال بإجراءاته الأمنية وخنقه الإقتصادي وتمدد إستيطانه الذي تضاعف منذ التوقيع على إتفاق إعلان المبادئ (أي في غضون سبع سنوات) ليخلق شروط تجدد الإنتفاضة الشعبية. وأنت زيارة زعيم الليكود شارون الإستفزازية لصحن الحرم الشريف في ذروة إحتقان الحالة الفلسطينية، فكانت **إنفاضة الإستقلال** في 2000/9/28 بعد مرور خمس سنوات -على اليوم- لتوقيع الإتفاقية الإنتقالية (أوسلو2) في 1995/9/28 ■

(13)

### إنفاضة الإستقلال والنتائج السلبية للإنقسام الفلسطيني

2007 – 2000

واكبت الجبهة الديمقراطية، ومن موقع الفعل السياسي والميداني، مسار الإنتفاضة بتعرجاته ومختلف محطاته بسلسلة من التقارير التحليلية والتوجهات البرنامجية والمبادرات السياسية<sup>(2)</sup> جمعت في كتب باتت تشكل إحدى المراجع الرئيسية المعتمدة لدى المهتمين والجهات المعنية. وفيما يلي لن نتناول بالعرض والتقييم الشاملين لمسار إنفاضة الإستقلال منذ إنفجارها المدوي في 2000/9/28 وحتى إنقلاب غزة الدموي في 2007/6/14 الذي أدخل الحالة الفلسطينية في حالة "جديدة" تماماً يسودها الإنقسام، بل سيقصر البحث على بعض جوانب هذا الإنقسام، أسبابه وتجلياته التي كانت ظاهرة للعيان منذ إندلاع الإنتفاضة، وما إنفكت سماتها تتعمق وترسخ في الساحة الفلسطينية.. إلى أن وصلت إلى حالة الإفتراق الماثلة أمامنا. وفي هذا الإطار نورد ما يلي:

1 – مع إندلاع الإنتفاضة تباينت، على الجانب الفلسطيني، التقديرات والمواقف حيالها، وتمثلت أبرز نقاط ضعفها في **غياب استراتيجية محددة للفعل الإنتفاضي** تتوافق عليها، وتصب في مجراها الموحد، جميع روافد هذا الفعل. فقد تقاطعت في سياق الإنتفاضة ثلاثة تيارات كان لكل منها، بدرجة أو بأخرى من التبلور والوضوح، رؤيته الاستراتيجية الخاصة:

- **التيار الأول** هو تيار السلطة الذي تتنازع وجهتان؛ الأولى: وهي الأقلية، كانت ترى في الإنتفاضة رسالة تحذير قصيرة الأمد وتعتبر أنها استكملت وظيفتها منذ بداياتها وان استمرارها، وبخاصة "عسكرتها"، هي كارثة. أما الثانية: وهي الغالبية (على الأقل في السنتين الأولتين)، فهي التي كانت ترى في الإنتفاضة مجرد أداة ضغط لتحسين المواقع التفاوضية في نطاق الصيغة التفاوضية نفسها التي رسمت حدودها إتفاقيات أوسلو.
- **التيار الثاني** هو الذي مثلته **إتجاهات الإسلام السياسي** التي رأت في الإنتفاضة حلقة في صراع "طويل الأمد" يهدف إلى ما هو أبعد من أهداف البرنامج المحلي. وهي رفضت أي محاولة لتحديد أفق سياسي واقعي للإنتفاضة أو لاستكمال الفعل الإنتفاضي بصيغة جديدة للتحرك السياسي، بما فيه التفاوضي، معتبرة أن خيار الإنتفاضة يتناقض – من حيث المبدأ – مع خيار المفاوضات بصرف النظر عن صيغة وشروط المفاوضات. إن هذا التوجه في السنوات الأولى للإنتفاضة، وبخاصة لدى الجسم الأهم في هذا التيار (حركة حماس) كان التعبير

(1) على سبيل المثال المطالبة بضم 9% من المساحة الفلسطينية المحتلة بعدوان 67 مقابل التنازل عن 1% من اراضي الـ 48، اضافة إلى السيطرة على 10% أخرى بواسطة الاستتجار طويل المدى. علماً أن المساحة التي سيتم إحتساب النسب منها، من وجهة نظر تل أبيب، لا تضم القدس (كما تعرفها اسرائيل) ولا قرى الطرون ولا البحر الميت.. الأمر الذي يرفع هذه النسب تلقائياً لصالح اسرائيل..

(2) راجع بهذا الخصوص أيضاً التقرير السياسي الصادر عن أعمال المؤتمر الوطني العام الخامس (شباط – آب 2007).

المعلن لسياسة (غير مفصح عنها تماماً) ترمي في المدى المباشر إلى البقاء عنصراً رئيسياً فاعلاً في الوضع الفلسطيني وفي معادلة الصراع مع إسرائيل، و - في المدى الأبعد - بلورة شروط إنشاء "حالة فلسطينية" ضمن مشروع ورؤية سياسية شمولية على المستوى الإقليمي هو مشروع إقامة الدولة الإسلامية.

● **التيار الثالث** هو الذي يشمل **أغلبية فصائل م.ت.ف.** وبخاصة **الجبهة الديمقراطية**. وبدرجات متفاوتة من الوضوح، رأى هذا التيار في الإنتفاضة **حرب إستقلال مديدة** تهدف إلى إستنزاف الإرادة السياسية للعدو لإرغامه على القبول بحل سياسي يضمن دولة مستقلة ذات سيادة، عاصمتها القدس في حدود 67/6/4، وصون حقوق اللاجئين وفق القرار 194 الذي يكفل حق العودة. وهو ما يملي التكامل بين الفعل الإنتفاضي، بما فيه المقاومة، على الأرض وبين نهج تفاوضي بديل يسعى لتكريس صيغة جديدة تعتمد قرارات الشرعية الدولية وتستظل بإشراف دولي بديل للإحتكار الأميركي.

الإجماع الوطني على خيار الإنتفاضة كان **نقطة تقاطع** بين هذه الرؤى الثلاث في المرحلة الأولى للإنتفاضة. وهو شكل أساساً **لوحة العمل في ميدان الفعل الإنتفاضي** بين التيارات التي تحملها، ولكنها - رغم شهور طويلة من الحوار المتواصل بصيغ وعلى مستويات متعددة - لم يكن كافياً للإرتقاء إلى مقام الوحدة المؤسسة على توافق وطني يتبنى برنامج قواسم مشتركة تنهض على أساسه قيادة وطنية موحدة، تتولى إدارة المعركة بكافة جوانبها، الكفاحية والسياسية والدبلوماسية والإقتصادية - الاجتماعية، وفق خطة تؤمن مقومات الصمود في معركة إستنزاف مديدة ضد عدو متفوق عسكرياً ومادياً.

2 - هذا الخلل المتمثل بالعجز عن اجترار برنامج وطني قائم على قواسم مشتركة هو منشأ **الإنقسام ومصدر ضعف مسيرة الإنتفاضة في أن معاً** والتي يمكن اختصارها بأربعة عناوين رئيسية:

(أ) غياب التوافق الوطني على هدف الإنتفاضة. (ب) غياب القيادة الوطنية الموحدة. (ج) غياب الرؤية الموحدة لوسائل إدارة الصراع وأشكال النضال المعتمدة وموقع العمل العسكري ونوعيته في كل هذا. (د) غياب خطة لتعبئة عامة لموارد المجتمع لتأمين مقومات الصمود وصد العدوان الإسرائيلي.

لقد حاولت الجبهة الديمقراطية على إمتداد الشهور الستة الأولى بعد إندلاع الإنتفاضة ان تذلل العقبات التي تعترض سبيل بلورة برنامج وطني يقوم على القواسم المشتركة، دون نتيجة تذكر، مما اضطرها إلى إصدار هذا البرنامج باسمها في 2001/4/28 (بعنوان: **"تفعيل الحوار الوطني وتطوير برنامج الإنتفاضة"**). وكررت التجربة نفسها في سياق تداعيات حملة **"الصور الواقية"** (آذار/نيسان 2002) عندما إحتلت قضايا إصلاح أوضاع السلطة واجهة الصراع، فأصدرت الجبهة في حزيران 2002 **"مشروع الإصلاح الوطني والتغيير الديمقراطي"**.

وتكررت التجربة للمرة الثالثة في آب 2002 عندما سحبت حركة حماس توقيعها عن **"مشروع البرنامج الوطني"** في اللحظة الأخيرة. ومرة رابعة في 2004/3/30 عندما اقرت فصائل م.ت.ف. وبحضور الرئيس عرفات **"مشروع برنامج وطني"** لم يجد طريقه إلى التطبيق. وتكررت مرة خامسة وسادسة في حوار القاهرة الأول (2003/1/24-27) والثاني (2003/12/4-7) عندما تعذر الوصول إلى برنامج مشترك (أو حتى ورقة مشتركة للمهام الوطنية في المدى القصير) بين مختلف الفصائل المتحاوررة في داخل م.ت.ف. ومن خارجها.

3 - في نسق هذه التجارب الفاشلة لا بد من تسجيل إستثنائين (نجاحين) هامين تمثلان بـ **"إعلان القاهرة"** (2005/3/17) الذي صدر في ختام أعمال الدورة الثالثة للحوار الوطني في القاهرة، وبـ **"وثيقة الوفاق الوطني"** (2006/6/27) التي تم تبنيها وطنياً. غير ان هذين الإنجازين لم يطلقا مساراً توحيدياً من على منصة **الإتفاق المشترك**، بقدر ما استخدمنا من حركتي فتح وحماس لتحسين مواقعهما التكتيكية في الصراع المحتدم بينهما على السلطة السياسية، الأمر الذي يستوجب توضيحاً لهذه المفارقة الحادة في سياق ما يلي:

● دخلت حماس إلى مؤتمر الحوار في القاهرة وبيدها قرار سياسي بالمشاركة بقوة وزخم في مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني. وأعلنت قبل أيام من إنعقاد المؤتمر (3/12) أنها سوف تخوض إنتخابات المجلس التشريعي. وكان همها أثناء الحوار تثبيت هذه الوجهة وأخذ ضمانات بعدم التراجع عنها وتثبيت تاريخ الإنتخابات، وهو ما يفسر رد فعلها الحاد عندما قررت السلطة، بعد إنفضاض مؤتمر الحوار، تأجيل إنتخابات التشريعي من 2005/7/17 إلى مطلع العام 2006.

ويندرج قرار الدخول بقوة إلى مؤسسات النظام السياسي في سياق إدراك حماس المتزايد أن **الاستراتيجية** التي إعتدتها والقائمة بشكل رئيسي على العمليات الاستشهادية ضد المدنيين استغلها العدو لرفع عتبة استخدام قوته العسكرية الغاشمة ضد الشعب الفلسطيني في معركة غير متكافئة مستفيداً من مناخ ما بعد أحداث 2001/9/11 لتصنيف هذه العمليات أمام الرأي العام الدولي في خانة الإرهاب. فأدخلت حماس نفسها والإنتفاضة في مأزق، في الوقت الذي كانت الجبهة الديمقراطية تدعو في إطار استراتيجية متكاملة<sup>(1)</sup> إلى مقاومة رشيدة وفاعلة في أن ضد قوات الاحتلال والمستوطنين (مقاتل مقابل جندي، فدائي مقابل مستوطن..). قدمت خلالها حتى منتصف العام 2007، 77 شهيداً من خيرة مناضلي جناحها العسكري، كتائب المقاومة الوطنية.

- على الجهة الأخرى، وبعد رحيل الرئيس عرفات (2004/11/11) وحلول الرئيس محمود عباس مكانه، وجدت السلطة نفسها ومعها حركة فتح أمام **استحقاق تجديد شرعية النظام السياسي**. وانطلق الرئيس الجديد والإتجاه الذي يمثل من ضرورة اشراك حماس ككتلة معارضة قوية لكن اقلية في المؤسسة السياسية، باعتبار ما سنشكله مؤسسات السلطة المعاد صياغتها من ركيزة داعمة **لسلطته الناشئة** بالقياس إلى السلطة المتنفذة الراسخة والكاريزما التي كان يتمتع بها الرئيس الراحل.
- **التقاطع بين هاتين المصلحتين** إلى جانب عوامل اخرى اهمها ضرورة استيعاب تداعيات القرار الاسرائيلي بشأن اخلاء قطاع غزة.. سهل الوصول إلى اعلان القاهرة الذي لعبت الجبهة الديمقراطية دوراً بارزاً في صياغته من موقعها التوحيدي المعروف. غير ان نتائج **الإنتخابات التشريعية** (2006/1/26) بالأغلبية الواضحة التي حققتها لحماس شجعتها على تشكيل حكومة صرف حمساوية، نشأت على اساس منها **حالة ازدواج سلطة** بين موقعي الرئاسة والحكومة فتحت على صراع سلطة من نوع جديد.
- في ظل ازدواج السلطة والصراع المحتدم عليها، وفي إطار الحوار الذي شهدته الأراضي الفلسطينية طوال أكثر من شهر، ناورت حركة فتح على الجانب البرنامجي مستفيدة من التنبؤ الواسع الذي حظيت به وثيقة الأسرى التي طرحت على جدول أعمال الحوار الوطني، عندما وضعت حماس أمام **أحد خيارين**: إما التسليم بهذه الوثيقة التي تنطلق من ثوابت البرنامج المرهلي وتنبئ أهدافه بعيداً عن برنامج حماس الخاص وميثاقها، الأمر الذي سيتسبب بإحراج حماس سياسياً. أو القبول بإجراء استفتاء شعبي على هذه الوثيقة بنتيجة كان مقدر لها أن تتلم نتائج إنتخابات التشريعي بسبب التراجع النسبي الذي شهدته شعبية حماس في ضوء ادائها الحكومي المتعثر وبفعل فئوتها والحصار الذي فرض عليها.

**وبالمحصلة** رست الأمور على تبني وثيقة الأسرى التي تحولت مع بعض التعديلات إلى **وثيقة الوفاق الوطني**، لكنها لم تشكل بداية جديدة في العلاقات الفلسطينية – الفلسطينية لانها بقيت اسيرة التجاذب بين فتح وحماس، وإفتقدت إلى نسبة قوى تمكن سائر الأطراف الفلسطينية، لا سيما إتجاهاتها اليسارية، من تطوير سياسة الإستفراد والإقصاء لدى هاتين الحركتين.

**4 – الإختلال الفادح في موازين القوى لصالح حركتي فتح وحماس مكن هاتين الحركتين من الإنقلاب على وثيقة الوفاق الوطني، والدخول في حوارات ثنائية توصلت في 2006/9/11 إلى إتفاق على قيام حكومة جديدة.** لكن هذا الإتفاق سرعان ما انهار تحت وطأة اشتراطات واشنطن واللجنة الرباعية، كما إنهار تحت وطأة سيادة مفاهيم المحاصصة والصراع على المكاسب والنفوذ على السلطة بين الطرفين إنحدرت من مستوى التراشق الكلامي إلى انفجارات أمنية أخذت شكل جولات الإقتتال الدموي البغيض بين الطرفين. وفي حمأة هذا الصراع تم التوقيع على **وثيقة مكة** في 2007/2/8 بإشراف من السعودية تمخض عن إتفاق لوقف إطلاق النار بين الطرفين، وإلى إعادة صياغة نظام المحاصصة وفق مقاييس جديدة تقاسمت فيها حماس وفتح عملياً الوزارات والمؤسسات. وقامت بموجب هذا الإتفاق **حكومة ائتلاف برلماني** اطلقت عليها تسمية حكومة الوحدة الوطنية برئاسة حماس.

غير ان كل المؤشرات كانت تدل على هشاشة نظام المحاصصة هذا، وعلى قرب إنهياره تحت وطأة الصراع المحتدم بين الطرفين. إذ بقي الصراع على اشده بينهما لتقاسم الأجهزة الأمنية، بعد أن تم تقاسم الإدارات والوزارات ضمن توازنات معينة لم تستقر على الإطلاق وبقيت موضع تجاذب وكر وفر بينهما.. إلى ان لجأت

(1) تستند إلى برنامج وطني مشترك ينهض على العناوين الأربعة المشار إليها في الصفحة السابقة.

حركة حماس في 14/6/2007 إلى حسم الصراع بينها وبين حركة فتح بقوة السلاح، فاستولت على السلطة في قطاع غزة، محدثة بذلك انقساماً سياسياً وإدارياً في الوضع الفلسطيني وفي المؤسسة الرسمية.. وبذلك تكون الحالة الفلسطينية قد دخلت مرحلة جديدة شديدة الخطورة باتت فيها السلطة سلطتين، وهو الأمر الذي عرّض ومزال الوضع الفلسطيني إلى شتى أنواع التدخلات والضغوطات الإقليمية والدولية ■

## (14)

### في إستحقاقين مؤتمريين .. 2005 و 2007

**1 – الثغرات الناجمة عن تباين التقديرات والمواقف حيال الإنتفاضة بتباين المواقع التنظيمية التي تنطلق منها والبرامج الخاصة التي تستند إليها، أضعف الفعل الإنتفاضي لا ريب، ورفع مستوى التضحيات المبذولة فوق ما هو ضروري، وحال دون المراكمة والتمهير السياسي الممكن لإنجازات الإنتفاضة. ولكن هذه الثغرات، رغم اتساعها المضطرد، لم توقف مسيرة الإنتفاضة التي تواصلت حتى عندما اخذت تعصف بها رياح مجافية على الصعيد الدولي راحت تتعاضم بعد 2007/9/11..**

كما ان بروز الخلافات الداخلية واشتدادها وصولاً إلى الانقسام السافر لم يبلغ حقيقة إحتلال قضيتنا الوطنية والصراع الفلسطيني – الاسرائيلي عموماً موقعاً هاماً وضاعطاً على الاجندة الدولية والإقليمية وبوجهة البحث عن تسوية متوازنة ومستقرة، نظراً لمحورية القضية الفلسطينية في خارطة التنافس والصراع بين مختلف الدول والقوى في مدى الإقليم، والمخاطر والتهديدات التي ينطوي عليها استمرار الصراع الفلسطيني (العربي) – الاسرائيلي ملفاً ساخناً (لا بل ملتهباً بفعل الإنتفاضة والمقاومة) لمواقع ومصالح عديد الأطراف إقليمياً ودولياً.

**2 – صحيح تماماً أن الإنتفاضة بعد مضي سبع سنوات على إندلاعها لم تحقق بعد أهدافها في التسوية المتوازنة الضامنة للحقوق الوطنية المشار إليها عادة بالثوابت الوطنية، إلا أن الإنتفاضة قرّبت الشعب الفلسطينية من ادراك هذه الأهداف. والمكاسب الوطنية المحققة بفضل الإنتفاضة رغم محدوديتها قياساً على التضحيات الغالية المقدمة، إلا انها تبقى هامة بمدلولها وما توّشر إليه واعدة في المدى المتوسط . وفي هذا الإطار نورد ما يلي:**

● **الدولة الفلسطينية المستقلة، التي لم تأتِ إتفاقات أو سلو بتاتاً على ذكرها، أضحّت من مسلمات السياسة الدولية.** وفي هذا السياق يأتي اول قرار يصدر عن مجلس الأمن ينص بوضوح على الدولة الفلسطينية (القرار الرقم 1397 في 2002/3/13)، وقرار مجلس الأمن الرقم 1515 بتبني خطة "خارطة الطريق" التي تنص بالحرف من بداية مرحلتها الأولى على ان "تصدر القيادة الاسرائيلية بياناً جلياً لا لبس فيه يؤكد التزامها برؤيا الدولتين ودولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة وذات سيادة". إن الصراع الحالي لم يعد يدور على الإقرار بإقامة الدولة، بل على مضمونها الذي تلخصه عملياً عناوين مفاوضات الوضع الدائم المعروفة.

● **"الانفصال الأحادي الجانب" عن غزة (أيلول 2005) الذي قاد إلى الجلاء العسكري والإستيطاني الاسرائيلي عن القطاع، (أيلول 2005) رغم اعتباره من قبل حكومة شارون (صاحب التصريح المعروف: "مستوطنة نتساريم كتل أبيب") مقدمة لفرض مشروعه بدولة الحدود المؤقتة في الضفة، يشكل سابقة ذات دلالة ومكسباً وطنياً لم يكن بالإمكان تحقيقه لولا مازق الإحتلال في القطاع بفعل الإنتفاضة والمقاومة.**

● **لم تعد قضية اللاجئين عبارة عن عنوان عام مغفل الفحوى، بل تحولت بفعل النضال الوطني (برافديه: الإنتفاضة وحركة اللاجئين) إلى قضية مطروحة بشكل ضاغط على جدول أعمال جهود التسوية وبوجهة الإقرار والتسليم عملياً بحق الدولة الفلسطينية في استيعاب اللاجئين من أبناء شعبها كوجهة رئيسية في الحل. وهذا ما يعتبر خطوة متقدمة قياساً على حلول التوطين والتأهيل الغالبة على الطرح الدولي سابقاً، وإن لم ترق بعد إلى مستوى الالتزام بتطبيق القرار 194 الذي يكفل حق العودة إلى الديار والممتلكات الذي ينبغي مواصلة النضال في سبيله.**

3 - لم تُحل سنوات الإنتفاضة بتدافع أحداثها وأولوياتها النضالية العملية دون مواصلة الجبهة الديمقراطية إيلاء حياتها الداخلية الديمقراطية أقصى درجات الإهتمام. وفي هذا الإطار انتظمت وتيرة إنعقاد المؤتمرات والكونفرانسات في الأقاليم والفروع، كما تمت الإستجابة لاستحقاقين مؤتمريين بالغي الأهمية: الكونفرنس الوطني العام الرابع والمؤتمر الوطني العام الخامس.

إنعقد الكونفرنس الوطني العام الرابع على حلقات بملاك منتخب من مؤتمرات الأقاليم والفروع في الفترة الممتدة من 9/30 إلى 2005/10/2 وقرر تكليف اللجنة المركزية البت بآليات استكمال تحضيرات عقد المؤتمر الوطني العام الخامس في اقرب وقت ممكن، وإعتمد اللجنة المركزية القائمة (السادسة) كلجنة مركزية سابعة للجبهة الديمقراطية يتصدر مهامها القيام بما يلزم للتسريع بإنجاز هذا المؤتمر، وصادق على التقرير السياسي الذي:

● نبه إلى أهمية احباط التوجهات الخبيثة المتضمنة في مشروع شارون لفك الارتباط الأحادي الجانب عن غزة من أجل توسيع الإستيطان وتكثيفه في الضفة الغربية، وتكريس صيغة الحل الإنتقالي طويل الأمد في إطار "دولة فلسطينية مؤقتة". وعليه دعا التقرير إلى معالجة القضايا التي تشكل جوهر الصراع، أي القضايا المدرجة على جدول أعمال مفاوضات الوضع الدائم. وفي هذا السياق جرى التأكيد على أهمية التمسك بخيار المقاومة مع ضرورة الاتفاق الوطني على تنظيم سلاح المقاومة وإبعاده عن الإنغماس في أي شأن داخلي يفاقم حالة الفوضى والفلتان الأمني. كما دعا التقرير إلى استنهاض وتصعيد النضال الجماهيري ضد الإحتلال والاستيطان وجماد الفصل التوسعي ومواصلة عزل وتهويد القدس، وإلى التحرك الواسع لنصرة الأسرى والمطالبة بالإفراج عنهم دون تمييز ودون قيد أو شرط.

● وفي الشأن الداخلي الفلسطيني، دعا التقرير إلى وحدة الرؤية الاستراتيجية عبر توحيد مركز القرار الفلسطيني واعتماد القيادة الجماعية، وتطبيق بنود إعلان القاهرة (2005/3/17) بما في ذلك التشكيل الفوري للجنة التحضيرية العليا وتفعيل دورها بهدف إعادة بناء مؤسسات م.ت.ف.، إلى جانب استكمال إنتخابات المجالس المحلية وإنجاز الإنتخابات التشريعية في المواعيد المقررة. وفي هذا الإطار تم التركيز على أهمية بلورة وبروز قوة ثالثة في الإنتخابات، وطنية ديمقراطية تقادياً للتنافس الثنائي الإقصائي القائم بين السلطة/فتح وحماس. كما دعا إلى اقامة حكومة اتحاد وطني بعد الإنتخابات تحارب الفقر والبطالة والفساد.

4 - إنعقد المؤتمر الوطني العام الخامس على ثلاث حلقات في الضفة وغزة والخارج ابتداءً من شهر شباط وحتى شهر آب 2007 وناقش وأقر التقرير التنظيمي والتدقيقات على النظام الداخلي وإنتخب اللجنة المركزية الثامنة وأجاز التقرير السياسي الذي عالج:

● ما آلت إليه الأوضاع الوطنية عامة، بعد مرور حوالي سبع سنوات على إنتفاضة الإستقلال والتطور الحاصل في العلاقات الداخلية الفلسطينية، على ضوء نتائج الإنتخابات التشريعية في كانون الثاني 2006 التي ولدت سلسلة من التجاذبات والصراعات الدموية بين فتح وحماس لم تحلها إتفاقات المحاصصة الثنائية بينهما ما أدى إلى إنفجار الوضع حيث لجأت حماس في سياق ذلك إلى سياسة الحسم العسكري في غزة الذي قاد إلى انقسام سياسي ومؤسستي وإداري بين الضفة والقطاع.

وعليه فإن الخروج من هذا الوضع المأسوي يمثل أولوية وطنية قصوى، وأي حل للزمة الراهنة يتطلب توافقاً وطنياً شاملاً لا سبيل للتوصل إليه الا بالحوار استناداً إلى ما يلي: أ) التراجع عن نتائج الانقلاب في غزة. ب) تشكيل حكومة إنتقالية من شخصيات بعيدة عن الاستقطاب القائم لاستعادة وحدة المؤسسات وتهيئة الظروف للعودة إلى الشعب باعتباره مصدر السلطات ومنبع الشرعية. ج) اجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة باعتماد قانون انتخابي يقوم على التمثيل النسبي الكامل. د) إعادة بناء مؤسسات م.ت.ف. على أسس ديمقراطية ائتلافية من خلال إنتخابات للمجلس الوطني في الوطن والشتات على أساس التمثيل النسبي الكامل.

● إن فشل المغامرات العسكرية لحكومة اسرائيل في قطاع غزة، ولبنان (عدوان تموز/آب 2006)، احبط مؤقتاً تنفيذ خطة "الإنطواء والتجميع" والانفصال احادي الجانب والحل الإنتقالي طويل الأمد والدولة ذات الحدود المؤقتة، ولكنه لم يرفع هذه المشاريع عن جدول أعمال الحكومة الاسرائيلية التي ستواصل مناوراتها المشتركة مع واشنطن لتسويق خطة "الإنطواء والتجميع" باعتبارها جزء من خطة خارطة الطريق الدولية.

● تتحدد الأولوية في اتجاهات النضال الوطني بتوحيد البرنامج الوطني المستند إلى وثيقة الوفاق الوطني، لأجل تسوية شاملة ومتوازنة توفر الأمن والاستقرار في المنطقة، وفي المقدمة دولة فلسطين بحدود حزيران 67

وعاصمتها القدس، وتصون حقوق اللاجئين في العودة عملاً بالقرار 194. الأمر الذي يتطلب **تحسين** الموقف السياسي الوطني ومنع سقوطه من جديد في مصيدة الحلول والإتفاقيات الجزئية والانتقالية.

● إن الحل السليم يكمن في الدعوة لمؤتمر دولي للسلام ينعقد على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. وإلى ان يقوم هذا المؤتمر ويصل إلى حل سياسي شامل ومتوازن سيبقى من حق الشعب الفلسطيني ان يقاوم الاحتلال بما في ذلك المقاومة المسلحة. ومن هنا اهمية الاتفاق بين جميع القوى الفلسطينية على حماية سلاح المقاومة وتوفير متطلبات الصمود في وجه الإحتلال والتقدم نحو إنجاز الإستقلال.

توقف المؤتمر الوطني أمام **قضية اللاجئين** مؤكداً على ضرورة تطوير حركتهم، بما هي حركة تهتم بكل ما يتعلق بقضية اللاجئين من جوانبها السياسية والإجتماعية، وباعتبارها حركة توحيدية تشكل في جوهرها أساساً لوحدة الشعب الفلسطيني في مناطق تواجد كاه. كما أكد المؤتمر على ضرورة صون حركة اللاجئين باعتبارها حركة شعبية ديمقراطية مستقلة تناضل من أجل حق العودة وسائر الجوانب المتعلقة بقضيتهم ■







## كتب «برنامج التثقيف الحزبي»

- الكتاب الأول: في البناء الحزبي.
- الكتاب الثاني: في البناء الديمقراطي.
- الكتاب الثالث: الصهيونية.. في الخلفية التاريخية والحركة السياسية.
- الكتاب الرابع: في تطور القضية الوطنية.
- الكتاب الخامس: اللاجئين والعودة.. في القضية والحركة الجماهيرية.
- الكتاب السادس: الجبهة الديمقراطية.. النشأة والمسار.